الأمم المتحدة S/P.7960

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٦٠

الأربعاء، ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يويرنشي سوليث	(بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيدة شولغين نوني
	الصين	السيد لي يونغشينغ
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة مولفين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1715812 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2017/434)

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2017/436).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

تأبين ضحايا الإرهاب في طهران

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أدين بشدة الهجوم الإرهابي البشع الذي ارتُكب في طهران. ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن خالص تعازيهم لأسر الذين فقدوا حياتهم وتضامنهم مع شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2017/434)

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2017/436).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد دافور إيفو شتير، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية كرواتيا. وأطلب من موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد دافور إيفو شتير، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية كرواتيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: القاضي كارمل أجيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والقاضي تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين؛ وسيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/434، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. كما أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2017/436، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن

الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

أعطي الكلمة الآن للقاضي أغيوس.

القاضي أغيوس (تكلم بالإسبانية): في البداية، أسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكركم على دعمكم للمحكمة.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني وإنه لامتياز لي أن أخاطب مجلس الأمن مرة أخرى بصفتي رئيسا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي احتُفل قبل مجرد أسبوعين بمرور ٢٤ عاما منذ إنشأها المجلس عملا بالقرار ٨٢٧ (١٩٩٣). وكما يعلم أعضاء المجلس، إن المحكمة ستغلق أبوابها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. لذلك، فهذه المناسبة هي إحدى آخر المناسبات التي أخاطب فيها هذه الهيئة، وإنني هنا اليوم لكي أعرض تقرير المحكمة ما قبل الأخير عن استراتيجية الإنجاز (S/2017/436، المرفق الثاني).

إن البدايات والنهايات هي أحد الجوانب المشتركة في التجربة الإنسانية عبر التنوع الكبير لشعوب وثقافات العالم. والنهايات توفر لنا فرصة التفكير في الإنجازات والتحديات على حد سواء، فضلا عن المدى الذي وصلنا إليه. وفي حين أن المحكمة لا تزال ماضية على المسار الصحيح لإنجاز الولاية التي منحتها إياها هذه الهيئة قبل عدة سنوات، أي في عام ١٩٩٣، هناك عقبات كبيرة تتطلب اهتماما عاجلا من المجلس. وفي السنة الأخيرة للمحكمة، نحن أكثر إدراكا للإرث الذي نتشاطره مع المجلس ولما سيُكتب في الصفحات الأخيرة من تاريخ المحكمة. وأي عمل لم يُنجز سيظل حاشية تبعث على القلق في سجل المحاولة الناجحة – بل والرائدة – لجعل الأشخاص المسؤولين عن أبشع الجرائم التي يمكن تصورها عرضة للمساءلة. ومن المؤكد أن التاريخ سيحاكمنا.

وفي ما يتعلق بعبء العمل القضائي المتبقي، أحرزت المحكمة تقدما كبيرا نحو استكمال المحاكمات وإجراءات الاستئناف النهائية. وبالنسبة إلى المحاكمات، فإن قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش لا تزال في موعدها، والدائرة الابتدائية منخرطة كليا في المداولات وصياغة الحكم. وبالمثل، بالنسبة إلى قضايا الاستئناف، فإن قضية المدعي العام ضد برليتش وآخرين لا تزال في موعدها، ودائرة الاستئناف منخرطة كليا في المداولات وصياغة الحكم. ومن المقرر إصدار الأحكام بالنسبة إلى القضيتين في تشرين الثاني/نوفمبر، مثلما كان متوقعا.

وكما ورد في تقرير استراتيجية الإنجاز، يواصل قلم المحكمة توفير الدعم الكامل للأنشطة القضائية للمحكمة من خلال الإدارة الفعالة لأقسام مختلفة، مثل تلك المتعلقة بالاتصالات والتوعية، والضحايا والشهود، وخدمات المؤتمرات واللغات، وكذلك مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة، الذي يدير برنامجا يتماشى مع المعايير الإنسانية الدولية أو يتخطاها، وتقوم لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارته ورصد أعماله على أساس منتظم.

بيد أن المحكمة لا تزال تواجه تحديات خطيرة. وفي القضية المعلّقة المتمثلة في انتهاك حرمة المحكمة ضد بيتر جويتش، وفيريكا راديتا، وجوفو أوستويتش، لم تمتثل جمهورية صربيا لواجباتها بموجب النظام الأساسي للمحكمة وذلك برفضها التعاون مع المحكمة وتنفيذ أوامر الاعتقال بحق المتهمين بعدما صدرت قبل سنتين ونصف السنة تقريبا – وأكرر قبل سنتين ونصف السنة تقريبا. وأذكّر مجلس الأمن بأنني أثرت هذه المسألة في عدة مناسبات – في بياني أمام هذا المجلس بتاريخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (انظر S/PV.7707)، وأمام الجمعية العامة بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر A/71/PV.44)، وكذلك في التقريرين اللذين أعدّتهما المحكمة عن استراتيجية الإنجاز في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/454 المرفق الثاني، و S/2016/976، المرفق الثاني). وفي الآونة الأخيرة، بلّغت رسميا

عن عدم امتثال جمهورية صربيا في رسالتي المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن آنذاك.

ولا بد لي أن أؤكد مرة أخرى أن التهم الموجهة ضد هؤلاء الأفراد هي بالغة الخطورة، وأن أي تدخل في أقوال شهود المحكمة يقوّض طابع عمل أي مؤسسة قضائية وأداءها الفعال، ولا سيما تلك التي ينشئها هذا المجلس. وهذه الادعاءات يجب الفصل فيها بسرعة. إن جمهورية صربيا، بصراحة، تنتهك التزاماتها الدولية كل يوم لا تعمل فيه على تنفيذ أوامر القبض وأوامر النقل. ومجلس الأمن لديه القدرة على معالجة هذه المسألة، ومن الضروري أن يتخذ إجراءات حاسمة.

إن الوقت عنصر جوهري للمحكمة كي تبت في دعاوى انتهاك حرمتها قبل نهاية ولايتها، وسوف تكون هذه الدعاوى – سواء أُنجزت أم لم تُنجز – عنصرا من عناصر إرث المحكمة والمجلس، والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإنهاء الإفلات من العقاب. ولقد أنشأ مجلس الأمن هذه المحكمة كجزء من هذه الجهود، والتدخل المزعوم مع الشهود يجب ألاّ يمرّ دون مساءلة – ولا يسعه أن يمرّ بالتأكيد. ونحن مستعدون وراغبون تجاه محاكمة هؤلاء الأفراد إذا جرى تسليمهم إلى لاهاي، ولكننا ننتظر إجراءات المجلس العاجلة. واسمحوا لي أن أكون واضحا. أنا لا أمارس الألاعيب. وكما أظهرتُ طوال فترة رئاستي، إنني أفعل ما أقول وأقول ما أعنيه. فلا أنا ولا أي شخص في المحكمة نسعى إلى استخدام هذه القضية لإطالة أمد المحكمة.

وبالانتقال إلى التحديات الأخرى، فعلى الرغم من أننا متفائلون بشأن إنجاز جميع الأعمال القضائية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، لا بد لي من التنبيه مرة أخرى أن المحكمة لا تزال تعمل جاهدة للاحتفاظ بموظفيها. إن تناقص عدد الموظفين في الأشهر الستة الأخيرة سيشكل خطرا كبيرا – بل وشديدا – يهدد قدرتنا على إتمام الأعمال المتبقية في الوقت المحدد. وعلى الرغم من أن المحكمة فعلت كل ما في وسعها للاحتفاظ بالموظفين، فإن كبار الموظفين يغادرونها بحثا عن وظائف أكثر استقرارا وأطول أمدا في أماكن أخرى وذلك في ضوء الإغلاق الوشيك للمحكمة. وهذا الأمر لا يدعو إلى التشكيك في ولائهم، وإنما يبيّن حقيقة بسيطة مفادها أن موظفينا يسعون إلى توفير أسباب المعيشة بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد علنا بجميع موظفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وبقضاة المحكمة – وأحدهم موجود هنا بجواري – ولأشكرهم على أعمالهم المتميزة وتفانيهم. ويشكل موظفونا الموهوبون جزءا لا يتجزأ من قدرة المحكمة على العمل، وبالكثير من التضحيات الشخصية من جانبهم نحرز تقدما قويا في القضايا المتبقية وسنتمكن من إنجاز جميع الأعمال قبل تاريخ اختتام عملنا. وتشعر المحكمة بالامتنان العميق لهم على خدمتهم من أجل العدالة الدولية. ومن شأن تقديم حوافز للاحتفاظ بالموظفين أن يمكننا من إنجاز ولايتنا على النحو الأمثل. فالمحكمة بحاجة عاجلة إلى دعم الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

وبالإضافة إلى عبء العمل القضائي للمحكمة، فإن جهودها للتصفية مستمرة بكامل طاقتها إذ نقترب من موعدنا النهائي. وتشمل تلك الجهود التقليص المقرر لعدد الموظفين في أوقات مختلفة طوال هذا العام؛ والتخلص من أصول المحكمة أو بيعها؛ ونقل جميع العقود التجارية وغير التجارية أو استكمالها؛ والتصرف في جميع السجلات المادية والرقمية؛ وتسليم أية أنشطة متبقية إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ويمكنني أن أؤكد لجميع الدول الأعضاء أن المحكمة لا تزال ملتزمة بعملية التصفية الحسنة التوقيت والكفؤة وبالتعلم من تجربة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وأخيرا، أنتقل إلى تراث المحكمة، الذي، كما ذكرت في البداية، سيتقاسمه مجلس الأمن. ويمثل العام الأخير لعمليات المحكمة فرصة فريدة للتساؤل عما سيكون عليه تراثنا الدائم،

وأيضا لترسيخ ذلك التراث بالعمل مع من هم أشد تأثرا بأعمال المحكمة، وضمان أن تواصل هذه الأعمال إحداث تأثير في المستقبل. ولتلك الأسباب، ومع أن التركيز الرئيسي سيكون على إنجاز الأعمال القضائية المتبقية ونجاح التصفية، فإن المحكمة تستضيف هذا العام عددا من المناسبات المتعلقة بالتراث والاختتام بهدف الاحتفال بنهاية فصل تاريخي في العدالة الجنائية الدولية وتمكين الآخرين من الاستفادة من إنجازات المحكمة وتجربتها. وتلك الأحداث تعتمد أعتماد كاملا على التمويل الخارجي. وأود أن أشيد علنا بألمانيا وإيطاليا وفنلندا والنمسا، وبلدي بالذات مالطة،وسويسرا وهولندا، وأخيرا وليس آخرا، الاتحاد الأوروبي، التي تعهدت بتقديم الأموال والدعم حتى الآن.

وتحقيقا لتلك الغاية أيضا تشارك المحكمة في أحد المشاريع المستمرة لإنشاء مراكز للمعلومات في إطار منطقة يوغوسلافيا السابقة، على نحو ما طلبه المجلس في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وبإتاحة إمكانية الوصول على الصعيد المحلي إلى السجلات العامة للمحكمة والمعلومات عن عمل المحكمة، ستضطلع المراكز بدور قيم للغاية في تخليد تراث المحكمة في المنطقة. وسيفتتح مركز المعلومات الأول في سراييفو، بالبوسنة والهرسك، وشرعت المحكمة مرة أخرى في مناقشات مع كرواتيا لإنشاء مركز مماثل في زغرب. ووصلت تلك المناقشات إلى مرحلة متقدمة. وينتظر إنشاء مركز ثالث، في سريبرينيتشا – بوتوكاري، التوقيع على مذكرة تفاهم. ويحدوني الأمل، ويحدو المحكمة عموما، في أن ينشأ أيضا مركز للمعلومات في بلغراد، صربيا.

وإذ نتطلع إلى إغلاق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في فترة قصيرة لا تزيد عن بضعة أشهر، وإلى التقارير السنوية النهائية والتقارير عن استراتيجية الإنجاز، فإن بوسعنا أن نفخر كثيرا بما أنجزناه معا منذ تلك الأيام الأولى في عام ١٩٩٣. ولا يمكن لأية مؤسسة أن تستعيد ما فقد في الحروب اليوغوسلافية، أو أن تلغي الجرائم الفظيعة التي ارتكبت خلال هذه الحروب. ومع ذلك، أثبتت المحكمة أنه، حينما تكون لدى المجتمع الدولي الإرادة للتعاون والدفاع عما هو حق وعادل، يمكن أن يخضع للمساءلة المسؤولون عن ارتكاب أفظع انتهاكات القانون الإنساني الدولي .

وأطلب من جميع أعضاء مجلس الأمن مواصلة الدفاع عما هو حق ودعم المحكمة في الأشهر الستة الأخيرة من عمرها. فلا يمكننا أن نختتم ولايتنا بدون المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر القاضي أغيوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون.

القاضي ميرون (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا اليوم أن أقدم لمجلس الأمن مرة أخرى إحاطة إعلامية بشأن التقدم االذي أحرزته الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في تنفيذ ولايتها، وأن أفعل ذلك في ظل رئاسة بوليفيا للمجلس. وأتمنى لبوليفيا نجاحا كبيرا في قيادتها للمجلس خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن تهانيّ للأعضاء الجدد في مجلس الأمن، الذين أتطلع كثيرا إلى العمل معهم خلال الفترة المقبلة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني لفريق المجلس العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين على القدر الكبير من الاهتمام والدعم الذي أولاه لآلية تصريف الأعمال المتبقية. وأقدر على وجه الخصوص قيادة أوروغواي المحنكة والقديرة للفريق.

وأخيرا، سأكون مقصرا إن لم أنوه باستمرار الدعم الثابت المقدم إلى الآلية من مكتب الشؤون القانونية في ظل القيادة المتميزة لوكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة ميغيل دي سيربا سواريس، والأمين العام المساعد

للشؤون القانونية، ستيفن ماتياس. ولا أزال أشعر ببالغ الامتنان لهم ولزملائهم على كل المساعدة التي يقدمونها إلى الآلية.

وخلال تقديم بياني اليوم لن أشير إلى المسائل التي تناولتها بشكل كامل في تقريري الخطي المقدم في ١٧أيار/مايو هذا العام (S/2017/434، المرفق الأول) ولكنني ببساطة سألفت انتباه الأعضاء إلى بعض القضايا الأبرز والعديد من التطورات الهامة التي حدثت بعد تقديم التقرير.

وقبل أن أنتقل إلى استعراضي لآخر المعلومات عن أعمال الآلية، أود أولا أن أشير إلى أنه منذ تقريري الأخير أمام المجلس (انظر S/PV.7829)، انضم السيد أولوفيمي إلياس، بعد تعيينه من قبل الأمين العام، إلى الآلية بصفته رئيس قلم الآلية في ١ كانون الثاني/يناير. وظل السيد إلياس يعمل بشكل وثيق مع الزملاء في المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة على كفالة أن تكون الآلية جاهزة لتحمل المسؤولية عن جميع المهام المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي ذلك الصدد، فإنني أتوقع توقعا كاملا أن تكون الآلية مكتفية ذاتيا بشكل كامل، بما في ذلك من حيث القدرات الإدارية، بعد إغلاق المحكمة في نهاية هذا العام.

وإذ انتقل إلى الأعمال الأساسية للآلية، يسرني كثيرا أن أبلغ أعضاء المجلس أنه، بوجه عام، تواصل الآلية إحراز تقدم ممتاز في تسيير أعمالها القضائية وهي فعلا تشهد زيادة تدريجية في الأعمال القضائية طوال الوقت.

وفي عام ٢٠١٢، أصدرت الآلية ٢٥ قرارا وأمرا؛ وفي عام ٢٠١٣، أصدرت ٧٩ منها؛ وفي عام ٢٠١٤، أصدرت ١٩٢ منها؛ وفي عام ٢٠١٥، أصدرت ٢٠٩ منها؛ وفي عام ٢٠١٦، أصدرت ٤٠٥ قرارات وأوامر. واعتبارا من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، تمّ إصدار ١٤٦ قرارا وأمرا. وأود أن أشير إلى أن القضاة أثناء القيام بعملهم القضائي يتلقون المساعدة مباشرة من فريق صغير جدا يتألف من قرابة ٢٥ موظفا قضائيا وإداريا – على امتداد فرعي الآلة، حيث يعملون كفريق موحّد بالتوافق تماما مع رؤية المجلس للآلية باعتبارها مؤسسة واحدة.

وثمة عدد من الأحكام التي صدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتعلق بقضايا رئيسية في المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف، وهي معروضة على الآلية حاليا. وفي هذا الصدد، يسرني الإبلاغ بأنه من المقرر البدء بإعادة المحاكمة في قضيتي المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش الأسبوع المقبل في فرع لاهاي التابع للآلية. وبدء هذه المحاكمة – وهي الأولى للآلية – يمثل معلما هاما.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُكمل الاستماع إلى المعلومات المتعلقة بقضيتي الاستئناف بشأن المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش والمدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، والتحضيرات جارية بسرعة لعقد جلسات استماع في محكمة الاستئناف. وجميع القضاة في تلك القضايا، باستثنائي أنا، يواصلون العمل عن بُعد، وسوف يجري استدعاؤهم إلى مقر الآلية عندما تكون القضايا جاهزة لعقد جلسات استماع بشأنها. ويرد في تقريري أحدث التوقعات بشأن إصدار الحكم في كلتا القضيتين.

وأود أن أشدد على أن عمل الآلية القضائية لا يقتصر على القضايا الكبرى التي أشرت إليها للتو. في الواقع، إن الآلية تنظر بانتظام في طلبات تتعلق بكل شيء، من مزاعم الازدراء والطعون المتعلقة بقاعدة عدم جواز المحاكمة مرتين على نفس الجرم، إلى طلبات التماس مراجعة الحكم، وطلبات الإفراج المبكر، وطلبات الحصول على معلومات سرية. وتُسنَد تلك المسائل في معظمها إلى قضاة وحيدين يعملون عن بُعد ويشكلون جزءا كبيرا من نشاط الآلية القضائي.

وهناك عدد كبير من هذه الطلبات تتقدم بها السلطات الوطنية أو جهات أخرى معنية بإجراء المحاكمات في المحاكم الوطنية، وهي ترمي إلى الحصول على المعلومات السرية أو

المعلومات التي تحتفظ بها الآلية. أمّا القرارات والأوامر البالغ عددها ٣٦٦ والصادرة بين منتصف أيار/مايو ٢٠١٦ ومنتصف أيار/مايو من هذا العام، فهناك ١٦٤ منها – أو قرابة ٤٥ في المائة – تتعلق بطلبات حول مجموعة متنوعة من تدابير الحماية وطلبات أخرى للحصول على الأدلة أو المعلومات السرية. ونحن نرحب بتلك الطلبات التي تبيّن مدى سعي السلطات الوطنية جديّا إلى تطبيق المساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية.

وهناك عنصر مهم في تلك الجهود الوطنية يتعلق بالدعاوى التي أحيلت إلى السلطات القضائية الوطنية للمحاكمة، والتي هي موضع رصد من جانب الآلية، وفقا لنظامها الأساسي. وفي هذا المجال أيضا، تم إحراز تقدم هام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع صدور الحكم الابتدائي في رواندا بشأن قضية مونياغيشاري، ومع إنجاز التحقيقات القضائية في فرنسا بشأن قضية بوسيباروتا وفقا للمعلومات التي وردت عقب تقديم تقريري الخطي إلى المجلس.

وباختصار، إن الآلية تحرز تقدما ممتازا من خلال عملها القضائي بوجه عام، مع مواصلة الاستفادة من خبرتها وإعادة تنظيم ممارساتها الداخلية اللازمة لكفالة تحقيق الكفاءة والاقتصاد على النحو الأمثل. ومع ذلك، وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن سير الدعوى سيرا حقيقيا في قضية واحدة – هي قضية نغيراباتواري – لا يزال متوقفا بسبب استمرار السلطات التركية في احتجاز القاضي آيدين سيفا أكاي.

ومثلما يعلم الأعضاء، أكد المستشار القانوني للأمم المتحدة رسميا تمتع القاضي أكاي بالحصانة الدبلوماسية، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وكما أبلغت المجلس بعد ذلك بفترة وجيزة، فإن عدم تسوية هذه المسألة بطريقة تحترم امتيازات وحصانات القاضي أكاي بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين يعرّض للخطر سلامة نموذج المحاكمة عن بُعد الذي يتوخاه المجلس بموجب المادة ٨ من النظام الأساسي. والأهم من ذلك، فإن عدم حل هذه المسألة بشكل سليم يقوّض مبدأ استقلالية القضاء – وهو المبدأ الأساسي لأي مؤسسة قضائية تحترم سيادة القانون.

ولقد ازدادت الحالة تفاقما على مدار السنة بسبب عدم تجاوب تركيا، دون مبرر لتأخيرها، مع الأمر القضائي الذي أصدرته الآلية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ والذي يقضي بوقف جميع الإجراءات القانونية ضد القاضي أكاي وإطلاق سراحه. وبدلا من الامتثال للالتزامات الملزمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بدأت إجراءات المحاكمة محليا ضد القاضي أكاي في وقت سابق من هذا العام، ويجري تأجيلها باستمرار منذ ذلك الحين.

وبعد أسبوعين، يكون القاضي أكاي قيد الاحتجاز المتواصل لمدة لا تقل عن تسعة أشهر. وهذه الفترة هي بكل المقاييس فترة طويلة غير اعتيادية لتسوية مسألة احتجاز أحد القضاة الدوليين، بصرف النظر عن التعقيدات القانونية. والوضع الراهن بشأن هذه المسألة أمر غير مقبول، وأدعو المجلس إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق حل مناسب لهذه الحالة غير المسبوقة، بما يتسق مع النظام الأساسي للآلية والتزامات جميع الدول بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ويسرني أن أبلّغ عن تطورات هامة للآلية في ثلاثة مجالات أخرى.

أولا، وكما يعلم الأعضاء، أعرب المجلس مرارا عن قلقه إزاء الحالة القائمة المعنية بتبرئة الأشخاص والافراج عنهم، ودعا الدول إلى تيسير التقدم في هذا المجال. وفي هذا الصدد، يسرّني جدا أنه بعد الجهود المكثفة التي بذلها أمين السجل في محكمة يوغوسلافيا السابقة، السيد جون هوكينغ، تمّ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ نقل اثنين من هؤلاء الأفراد إلى دولة في غرب

أفريقيا. وإنني ممتن عميق الامتنان لتلك الدولة على تعاونها والتزامها بالاستجابة لدعوة المجلس.

ولقد تراجع بالتالي عدد الأشخاص المتبقين في أروشا إلى ١١ شخصا. وأمين السجل الجديد، السيد إلياس، يركز على تحقيق مزيد من التقدم بشأن هذا التحدي الإنساني القائم منذ أمد بعيد، سواء في البناء على العلاقات القائمة مع الدول المعنية، أو استكشاف الفرص الجديدة على حد سواء. وأحث أعضاء المجلس على مواصلة دعم الآلية في جهودها من أجل التوصل إلى حل كامل لتلك الحالة الصعبة.

وبالانتقال إلى إنفاذ الأحكام، يسرني أن أذكر أنه في أيار/مايو، جرى إبرام اتفاق منقّح مع حكومة بنن بشأن إنفاذ الأحكام، وهو يتضمن أفضل الممارسات في الميدان، ويعزز كذلك العلاقة المتينة القائمة بين بنن والأمم المتحدة منذ سنوات عديدة.

في الوقت نفسه، وبالتعاون مع حكومة السنغال، فإننا في المراحل الأخيرة من تنفيذ قرارها من حيث المبدأ القاضي بقبول ثمانية سجناء في السنغال في زنازين تم تجديدها بدعم من الأمم المتحدة. وستسمح هذه القدرة الجديدة بالنظر في إمكانية نقل جميع السجناء العشرة المتبقين تقريبا في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في أروشا، لتنفيذ عقوباتهم. وأشعر بالامتنان العميق لهاتين الحكومتين على التزامهما السخي والواسع النطاق بالعمل مع الآلية في مجال إنفاذ الأحكام الرئيسية، وللدول الأعضاء الأخرى على دعمها المتواصل إذ كانت كذلك من الشركاء المخلصين في ذلك الصدد.

أخيرا، أود أن أشير إلى بدء مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأعمال التحضيرية لتقييمه لأساليب عمل الآلية، وفقا للتكليف الصادر عن المجلس في قراره ٢٢٥٦ (٢٠١٥). ويتطلع زملائي وأنا شخصيا إلى التعاون الوثيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في استعراضه لممارسات عمل الآلية، وإلى جعل تقرير التقييم وثيقة قيمة قدر الإمكان بالنسبة للمجلس والآلية نفسها.

واليوم نحن نواجه – ولا سيما أعضاء مجلس – عددا من التحديات في مجال العلاقات الدولية. وفي عدد من الدوائر، نشهد زيادة في الشكوك والمحاذير بشأن المؤسسات والأنشطة العالمية والإقليمية. ونحن نشهد، إلى حد ما، تراجعا عن الرؤية المشتركة لما يمكن أن يحققه المجتمع الدولي بالعمل معا.

وفي كثير من النواحي، يمكن لذلك أن يعكس ببساطة الانحسار والتدفق الطبيعي للشؤون الدولية. بيد أننا لا نستطيع أن نسمح لموجة مؤقتة بتقويض أي من أوجه التقدم الحيوي الذي أحرزته الأمم المتحدة – ولا سيما المجلس – خلال ربع القرن الماضي في تعزيز سيادة القانون وفي ضمان قدر أكبر من المساءلة وفقا للقانون الدولي وبموجبه. وقد حان الوقت الآن، ربما أكثر من أي وقت مضى، لمضاعفة جهودنا في هذا الصدد، والتعلم من الماضي والاستفادة منه، والسعي إلى تحقيق المزيد من النجاح مستقبلا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر القاضي ميرون على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

السيد براميرتس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة وأنشطة آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين في أروشا ولاهاي.

لا يزال مكتبي يركز بقوة على نفس الأولويات وهي، إتمام المحاكمات والاستئنافات سريعاً، وتحديد أماكن الفارين الثمانية الباقين المتهمين من قِبَل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وإلقاء القبض عليهم، ومساعدة الهيئات القضائية الوطنية في التحقيق

في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة ومقاضاة مرتكبيها.

وفي لاهاي، سوف تنجز المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولايتها وتغلق أبوابها في غضون بضعة أشهر. وبالنسبة لأحكام القضيتين الأخيرتين اللتين سبق أن ذكرهما الرئيس – المدعي العام ضد راتكو ملاديتش والمدعي العام ضد برليتش وآخرين – فلا تزال متوقعة بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. إن النجاح في إنجاز هاتين القضيتين الهامتين سيكون متوائما مع الكفاح الطويل من أجل إحقاق العدالة الذي بدأه المجلس في عام ١٩٩٣.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قطع مكتبي خطوات أخرى هامة في متابعة القضايا المحالة من المحكمة إلى الآلية. ونجحنا في إعداد وتقديم الحجج المكتوبة فيما يتعلق بإجراءات الاستئناف في قضيتي كارادزيتش وشيشيلي. كما واصلنا القيام بالأعمال التحضيرية للمحاكمة في قضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان زوبليانين. وكما ذكر الرئيس في وقت سابق، من المتوقع أن تبدأ المحاكمة في الأسبوع القادم. وبوسعي أن أؤكد للمجلس أن مكتبي سيعجل بتقديم الأدلة في هذه القضية بما يتسق مع واجبنا في إثبات الاتهامات التي تتجاوز أي شك معقول.

وفي فرع أروشا، ليست هناك محاكمات أو استئنافات جارية. ومع ذلك، واصل مكتبي التحقيق والتقاضي بشأن الدعاوى الناشئة عن قضايا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي تم الانتهاء منها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأنا أيضا استعراضا شاملا لملفات القضايا ضد الهاربين الثلاثة المتبقين الذين يُتوقع أن تتولى الآلية محاكمتهم حتى نكون مستعدين للشروع في تلك المحاكمات في أقرب وقت ممكن عقب الاعتقال.

وهذا يقودني إلى جهودنا الجارية الرامية إلى تحديد مكان اعتقال الهاربين الثمانية الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والذين ما زالوا طلقاء. وأود أن أشدد على التزامنا باعتقال وتقديم هؤلاء الفارين إلى العدالة. إن ضحايا الإبادة الجماعية في رواندا لا يستحقون أقل من ذلك. وهناك ثلاثة تطورات الرئيسية أود أن أوافيكم بمعلومات بشأنها اليوم.

أولا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأنا فرقتي عمل تركزان على أفريقيا وأوروبا على الترتيب، لدعم جهود تعقب الفارين. وتجمع فرقتا العمل بين مكتبنا وعدد من الشركاء الرئيسيين، ولا سيما الإنتربول ووكالات إنفاذ القانون الوطنية، في هيكل تنفيذي سيتسم بالمرونة والتجاوب. ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق لحكومة رواندا والأمين العام للإنتربول على دعمهما القوي لإنشاء فرقتي العمل.

ثانيا، نتيجة لاستعراضنا المستمر، فإن مكتبي في طور الانتقال إلى هيكل أكثر ملاءمة لاحتياجاتنا التشغيلية. وسوف نتبع نهجا أكثر استباقية تجاه عملنا، مما يعني السعي إلى خيوط تحقيق جديدة، بما في ذلك خيوط التحقيق المالية وتلك المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية. وهذا بدوره يتطلب القدرة التحقيقية والتحليلية المناسبة.

وأخيرا، يدرك مكتبي أن فرصة العثور على الفارين واعتقالهم لن تظل سانحة للأبد. وفي الوقت نفسه، نحن ندرك القيود المتعلقة بالميزانية التي تواجه الأمم المتحدة، وتوقعات المجلس في هذا الصدد. وببساطة، ندرك أن جهودنا للعثور على الفارين المتبقين لا يمكن أن تستمر للأبد. وبناء عليه، اقترحنا زيادة مؤقتة في مواردنا في ميزانية مكتبي للفترة ٢٠١٨–٢٠١٩، مع الفهم الواضح على أن تكون محددة زمنيا. وإذا لم نظهر سجل نجاح على مدى السنوات القليلة المقبلة، سيتعين علينا النظر في البدائل، التي تشمل خيار نقل المسؤولية عن كامل الهاربين إلى السلطات الوطنية. وسنكون ممتنين لمجلس الأمن لو تفضل بدعم هذا الاقتراح.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مكاتبي مساعدة الهيئات القضائية الوطنية لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ونحن نوفر إمكانية الحصول على مجموعة الأدلة لدينا، ومساعدة الزملاء بإسداء المشورة بشأن قضايا محددة، ومحاورة النظراء لتحديد التحديات والحلول ورصد التطورات على الصعيدين القطري والإقليمي.

وفيما يتعلق بجهودنا، أود أن أبلغكم بإيجاز ببضعة أمثلة. نحن ملتزمون بتعميق تعاوننا مع السلطات الرواندية وتعزيز تبادل المعلومات والأدلة. وبناء على ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأنا بالتخطيط لإجراء تحسينات في قواعد البيانات الإلكترونية من أجل زيادة عدد الأدلة المتاحة للسلطات الرواندية والسهولة التي يمكنها الحصول بها على تلك الأدلة. كما أننا نناقش الآن مع المدعي العام في رواندا الخطوات العملية التي يمكننا اتخاذها لضمان تحسين التنسيق والاتصال بين مكتبينا.

وقبل بضعة أسابيع، عقدنا بالتعاون مع المدعي العام في رواندا، تدريبا مكثفا مدته خمسة أيام على المهارات للمدعين من رواندا وغيرها من بلدان شرق أفريقيا بشأن التحقيق والمقاضاة في جرائم الحرب. ومن خلال هذا النوع من بناء القدرات ونقل المعارف بين الأقران، نأمل أن يساعد برنامجنا الوطني الزملاء في تحسين كفاءة وفعالية عملهم.

وأخيرا، في وقت لاحق من هذا الشهر، سيصدر مكتبي الترجمة البوسنية والكرواتية والصربية لمنشوراتنا بشأن الملاحقة القضائية لمرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في المحكمة الجنائية الدولية. كما أننا نخطط لإعداد برنامج شامل لتدريب السلطات القضائية في يوغوسلافيا السابقة. ونأمل أن يستفيد المدعين العامين والقضاة الوطنيين من عملنا وأن يحققوا المزيد من العدالة لضحايا جرائم العنف الجنسي.

وقد أبلغت سابقا أن التعاون القضائي الإقليمي بشأن إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة يسير في الاتجاه الخاطئ، وللأسف، فإن الوضع اليوم على حاله.

وتقدم تقاريري الخطية (S/2017/434، المرفق الثاني)، و S/2017/436، المرفق الثاني) المزيد من التفاصيل بشأن هذه المسألة وغيرها من المسائل في مجال العدالة الوطنية الخاصة بجرائم الحرب.

ونأمل أن تولي السلطات الوطنية المختصة تقاريرنا اهتمامها الكامل، وأن تتخذ خطوات ملموسة لحل المسائل الهامة التي حددناها. ولكن أجدني اليوم، مضطرا إلى الإبلاغ عن مسألة يجب أن تكون محل قلق عميق لهذا المجلس والمجتمع الدولي، وتتمثل في استمرار إنكار جرائم واسعة النطاق، ورفض قبول الوقائع التي حددتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

إن أهوال الصراعات في يوغوسلافيا السابقة ورواندا مسجلة في مداولات المجلس وقراراته. ونحن جميعا نتذكر الصور والتقارير التي تعرضها وسائط الإعلام. وبغية إثبات الوقائع، ومساءلة الأفراد عن جرائمهم، أنشأ المجلس المحكمتين. وعلى مدى عقدين من العمل، حدد قضاة دوليون مستقلون، ضمنوا إجراء محاكمات عادلة واطلعوا على العديد من الأدلة، حقيقة ما حصل. وبعد ما حدث في رواندا، بعد مرور ٥٠ عاما على محرقة اليهود، توصل جيل جديد إلى فهم معنى الإبادة الجماعية. وكما خلصت إلى ذلك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، من المعروف بشكل جيد لدى الجميع أنه خلال الفترة بين ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ و ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وقعت إبادة جماعية ضد جماعة التوتسي العرقية. وعلّمت النزاعات التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة العالم مصطلحا جديدا يصف الأعمال الوحشية التي تعرض لها المدنيون الأبرياء، يتمثل في مصطلح التطهير العرقي. وفي العديد من القضايا، وجدت المحكمة أن

كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين قد نفذوا في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة حملات إجرامية للتطهير العرقي.

وبعد أن شهد المجلس أولا أدلة دامغة على مقابر جماعية في ضواحي سريبرينيتشا، أثبت مكتبي بما لا يدع مجالا للشكالإبادة الجماعية المرتكبة في سريبرينيتشا في عام ١٩٩٥، من خلال إعدام ٧ ٠٠٠ رجل وفتى مسلم بوسني، والطرد القسري لـ ٣٠ ٠٠٠ امرأة وطفل ومسن. ولكن حتى اليوم، يتم إنكار الإبادة الجماعية. وإنكار التطهير العرقي. ويتم إنكار إدانة كبار القادة السياسيين والعسكريين.

وأعلن وزير التعليم في جمهورية صربسكا، قبل بضعة أيام، حظر الكتب الدراسية لتعليم الطلاب بشأن الماضي القريب، بما في ذلك بشأن الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا وحصار سراييفو. وتدرس تلك الحقائق في الفصول الدراسية في العالم بأسره، وليس في البلد الذي ارتكبت فيه تلك الجرائم. وفي ليلة غد،من المتوقع أن يغني مغن قومي متطرف، تم منعه من الغناء في عدة بلدان، في حفلة خيرية في موستار للمتهمين الستة في قضية المدعي العام ضد برليتش وآخرين. وهذه الاستفزازات غير مقبولة، وهي ليست الأخيرة في لائحة طويلة للغاية، وتشكل إهانة للضحايا، ولهذا المجلس، ولجميع أولئك الذين يؤمنون بالعدالة.

ورسالة الإنكار والتحريف مدوية وواضحة. إنهم يعترفون بضحاياهم، ولكن لا يعترفون بضحايا الطرف الآخر. ويشكل مجرمو حرب الطرف الآخر، أبطالا بالنسبة لهم. وعندما يقوم المسؤولون المستهترون، باستخدام التفرقة والتمييز، والكراهية للبقاء في السلطة، يمكن أن تكتسب النزاعات والفظائع منطقا يبررها. وهذا صحيح منذ عقدين عندما بدأت الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، ولا يزال صحيحا اليوم.

ومع إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والإغلاق المقبل للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى مواجهة ذلك التحدي. ومن أجل تأمين مستقبل سلمي، يجب أن يكون هناك اتفاق مشترك بشأن الماضي القريب.

وفي الختام، سوف تنجز المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولايتها قبل نهاية السنة. وسيغلق ذلك فصلا هاما بدأه المجلس قبل ٢٤ عاما. ومع ذلك، سيستمر عمل العدالة لضحايا جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وسيقوم مكتبي بسرعة الادعاء في العدد القليل من المحاكمات والطعون المتبقية أمام الآلية. وسنكثف جهودنا لتحديد وإلقاء القبض على بقية الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بحيث يمكن لضحايا جرائمهم، أن يروا أخيرا إحالتهم إلى العدالة. والأهم من ذلك، يتعين أن تستمر ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية أمام المحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، وهو أمر سيحظى بدعم مكتبي. ونحن ممتنون لدعم مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): اشكر السيد براميرتز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية، أن أشكر الرئيسين كرميل أغيوس وتيودور ميرون، والمدعي العام براميرتز على إحاطاتهم الإعلامية بشأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وتكرر أوروغواي التزامها الثابت بعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وآلية تصريف الأعمال المتبقية. وتدرك أوروغواي الإسهامات التي قدمتها تلك المؤسسات في مجال العدالة الجنائية الدولية، وتحقيق المصالحة الوطنية والإقليمية في البلدان المعنية، والسلام الدولي.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في الأنشطة القضائية والتقيد بالجدول الزمني لإنجاز عملها القضائي، وإغلاقها بنهاية عام ٢٠١٧. وبالمثل، تجري تصفية أنشطة المحكمة على قدم وساق، ويشكل ذلك، بلا شك علامة جيدة للغاية.

ونتشاطر قلق الرئيس أغيوس إزاء استمرار تناقص عدد موظفي المحكمة، الذين يسعون إلى إيجاد وظائف أكثر استقرارا ودواما. ونأمل أن تقود المحادثات بين الرئيس أغيوس ومختلف سلطات الأمم المتحدة، إلى إيجاد حل يتيح الاحتفاظ بأهم الموظفين، على نحو يتيح للمحكمة إنجاز أعمالها بشكل سليم. إن الطبيعة الاستثنائية والمؤقتة لأي تدبير يعتمد لهذا الغرض، ينبغي أن تشكل عنصرا للنظر فيه بشكل إيجابي.

ومن بين المسائل التي تستحق اهتمامنا الخاص الحالة التي نشأت بشأن أوامر الاعتقال، المتعلقة ببتار جوجتش وجوفو أستوجتش وفجركا رديتا، المتهمين في محاكمة فجسلاف سيسلتش. ويخبرنا الرئيس أغيوس بأن أوامر الاعتقال ظلت معلقة التنفيذ منذ تاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وطلب من المجلس في رسالته المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٧، اتخاذ إجراءات.

وفيما يتعلق بالآلية الدولية، نلاحظ بارتياح التقدم الذي أحرز في عدة مجالات نشاط. ونحن نتشاطر الاعتقاد بأن الآلية ينبغي أن تكرس للبحث عن ٨ أشخاص ومحاكمتهم، بعد إدانة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لهم، ولا يزالون في حالة فرار.

وتعد الحالة المحيطة باعتقال القاضي آيدين سيفا أكاي وتداعياتها في قضية المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري، التي أبلغ الرئيس ثيودور ميرون المجلس بشأنها في عدة مناسبات، ومؤخرا في رسالته المؤرخة ٩ آذار/مارس، أيضا مدعاة للقلق. ويعتبر تعاون الدولة ضروريا، إذا أريد للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية، أن تمتثل امتثالا تاما للولايات التي خولها لها مجلس الأمن. وتشير الولايات إلى ما لا يقل عن توفير العدالة الدولية ومحاكمة ومعاقبة المذنبين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية. ومن مسؤولية مجلس الأمن عدم السماح بإضعاف تلك المؤسسات، لأنها تجسد مصداقية نظام العدالة الجنائية الدولية، وتلهم الثقة فيه. ويتعين على مجلس الأمن، بشكل جماعي أو من خلال الإجراءات التي يتخذها أعضاؤه، بذل قصارى جهوده، لضمان احترام المبادئ الأساسية لفعالية عمل تلك المؤسسات، فضلا عن احترام أساليب عملها.

لقد وجه الرئيسان كارمل أغيوس وتيودور ميرون، وكذلك المدعي العام براميرتز، انتباه مجلس الأمن إلى حالتين ملموستين، وطلبوا منه اتخاذ إجراءات. ولا يمكننا تجاهل الحالات قيد النظر. ويؤدي ضعف المؤسسات المسؤولة عن توفير العدالة والدفاع عن سيادة القانون، فضلا عن الإفلات من العقاب الذي يمكن أن ينجم عن ذلك الإضعاف، إلى تكرار انتهاكات حقوق الإنسان وعدم حماية الضحايا.

وفي الختام، نعرب عن امتناننا لمكتب الشؤون القانونية والأمانة العامة على دعمهما المستمر لعملنا بصفتنا رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين. وأود أن أشدد، في ملاحظة شخصية، على التقدير الفائق الذي نكنه لمسؤولي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين اللذين يوجدان بين ظهرانينا اليوم. كما أعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقومان به من أجل مناصرة العدالة الجنائية الدولية.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسي المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي كارمل أغيوس، وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي ميرون، وكذلك المدعي العام براميرتس، على إحاطاتهم الإعلامية اليوم في هذه القاعة.

ونرحب، فيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بسير العمل وفق ما هو مخطط له لضمان إنجازه بحلول نهاية ٢٠١٧. ونثني على الرئيس وعلى كامل قوة عمل المحكمة على هذه الجهود.

وفيما يتعلق بالآلية، يسرنا أن نرى أنها تعمل، وتنجز بفعالية. فقد اتخذت خطوات هامة كثيرة في ظل قيادة الرئيس ميرون، كما سمعنا، لكفالة الفعالية في معالجة الطائفة الواسعة من المهام الحاسمة التي يتعين على الآلية القيام بها. إننا على استعداد لدعم الآلية. كما إننا على ثقة كذلك من أن المهام المتبقية في مجال البحث عن الفارين، المتصلة بالقضايا الرواندية، وجميع المحاكمات والإجراءات الأخرى فيما يتعلق بكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في أيد آمنة تحت قيادة المدعي العام براميرتس.

إنني أتفق تماما مع القاضي كارمل أغيوس بأن علينا مسؤولية جماعية بالاستمرار في البناء على إرث المحكمتين المخصصتين، بالتعاون مع الآلية، وكذلك مع المحاكم الجنائية الدولية الأخرى، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية

لقد ساهم المجلس ككل في التأسيس لعصر المساءلة ويجب أن يكون متماسكا في إعلاء مبادئه الرئيسية في مواجهة التحديات الكثيرة التي نواجهها لكي يتقيد بالتزامه. كما أود أن أدلي بثلاثة تعليقات إضافية ذات طابع عام، بصفتي نائب رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في نيويورك.

النقطة الأولى بشأن المسؤولية الرئيسية للدول في كفالة تحقيق العدالة في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وفقا للمعايير الدولية. فيجب على المجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة وأن يكون على استعداد للتدخل عندما لا تكون الولايات القضائية المحلية قادرة أو راغبة في كفالة تحقيق العدالة. ويجب ألا نكل أبدا من التأكيد على هذا الجانب الحاسم من عملنا، باسم ضحايا جميع الجرائم المرتكبة، بطبيعة الحال.

ثانيا، إن التعاون عنصر أساسي من عمل المحاكم الجنائية الدولية. وإلا، ستكون هذه الأجهزة العملاقة بدون أيد أو سيقان. ويجب على الدول مساعدة المحاكم بمنحها صلاحيات إنفاذ. فنحن نلاحظ أن الافتقار إلى التعاون لا يزال مسألة تثير القلق في المحكمة والآلية؛ وهذه، بطبيعة الحال، ليست إشارة إيجابية. فما تسمى باستراتيجية الإنجاز تستند إلى فكرة أنه لا بد من التعاون السريع مع المحاكم والالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب. ولن ينتهي ذلك الكفاح بإغلاق المحاكم المخصصة.

ثالثا، وأخيرا، ينبغي للمجلس أن يتولى الملكية الكاملة للعمل الذي تقوم به هذه الأجهزة الفرعية، التي أنشئت في التسعينيات، ويجب أن يضمِّن دروسها في أنشطته. وعلينا إيجاد سبل، بالتعاون مع الأمانة العامة، لعرض هذه المسائل بشكل أكثر انتظاما وتحليلها بتعمق أكبر. ويجب أن تصبح المساءلة جزءا من استراتيجية وقائية للأمم المتحدة أوسع نطاقا. فلا توجد تقريبا أي حالة معروضة على المجلس لا تتطلب الاهتمام من حيث المساءلة: من سورية إلى اليمن، ومن العراق إلى جنوب السودان ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد تكون لدينا آراء مختلفة، ولكن يجب علينا أن نتمكن، لهذا السبب تحديدا، من إيجاد محفل يمكننا أن نناقش فيه هذه الآراء المختلفة بصورة شاملة وننظر في جميع جوانب العدالة بصورة أكثر منهجية. ويجب علينا ألا نحجم عن مناقشة الشواغل طالما أننا لم نجد حلولا مستدامة.

لقد قام السفير إلبيو روسيلي، ممثل أوروغواي، مع فريقه بعمل ممتاز في توجيه أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين؛ وأود أن أشكره على ذلك، وأؤيد دعوته إلى العمل. وينبغي أن يتعلق المستقبل بمواصلة هذا العمل بمشاركة جماعية

أقوى وأوسع في هذه المسائل. وإذ أن الجرائم لا تزال ترتكب – وهناك أدلة وافرة على الاستمرار في ارتكابها – يجب على المجلس أن ينظر في حالات من بينها من زاوية المساءلة، وعلى أساس العمل الذي قامت به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآن، الآلية، مضاعفة جهوده في مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد أكاهوري (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس أغيوس والرئيس ميرون والمدعي العام براميرتس على التقريرين (انظر S/2017/436 و S/2017/434، وعلى الإحاطات الإعلامية. تلتزم اليابان التزاما عميقا بسيادة القانون وتؤيد أنشطة المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين تأييدا كاملا. إننا نقدر دورهما في مكافحة الإفلات من العقاب.

ونرحب بتقدم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة المطرد بشأن إغلاق المحكمة في نهاية هذا العام، ولا سيما فيما يتعلق بقضيتي ملاديتش وبرليتش وآخرين. ونحن نقدر التزام المحكمة القوي بالتقيد بالجدول الزمني المتوقع بشأن هذه القضايا الخطيرة برغم التناقص الخطير في عدد الموظفين. وتأمل اليابان في أن ترى إصدار الأحكام في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل وتقدر القيادة القوية للرئيس أغيوس.

وهنالك حاجة إلى التعاون الكامل من قبل الدول الأعضاء لكي تتمكن المحكمة من العمل بفعالية في أداء المهام الموكولة إليها. ويساورنا القلق إزاء استمرار حالات عدم التعاون، ونعيد التأكيد على أن على الدول المعنية الوفاء بالتزاماتها.

لأنتقل الآن إلى الآلية. إننا مسرورون جدا بالجهود التي تبذلها الآلية لتقديم جدول زمني أكثر تفصيلا لقضاياها، مع التسليم بأنه يصعب تصور مواعيد محددة في هذه المرحلة المبكرة. ويجب تحقيق التوازن بين إصدار الأحكام بفعالية وكفاءة ومراعاة الأصول القانونية. ونحن نقدر التنسيق بين الآلية ومكاتب المدعي العام لتبادل الخبرات والتجارب في إطار نهج المكتب الواحد.

إن إلقاء القبض على من تبقى من الهاربين الثمانية وتسليمهم من بين أولويات الآلية. ونحيط علما باقتراح المدعي العام بشأن نقل هذه المسؤوليات إلى السلطات الوطنية في المستقبل إذا لم تتحسن الحالة، ولكننا نأمل في أن تقود فرق العمل داخل مكتب المدعي العام إلى اعتقالات في أقرب وقت ممكن.

وكما هو الحال مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن تعاون الدول الأعضاء الكامل مع الآلية لازم لتحقيق العدالة. إننا نرحب بتعاون عدد من الدول، ولا سيما في مجال إنفاذ الأحكام، ونأمل أن نرى اكتمال النقل قريبا. ونحيط علما بالحالة فيما يتعلق بالقاضي أكاي. ونأمل في أن يتم حلها في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أعيد تأكيد دعم اليابان، قبل أن أختتم بياني، وتقديرها لأنشطة المحكمة والآلية. ويحدونا أمل قوي في أن يعزز عمل كلتا الهيئتين من سيادة القانون ويساعد الضحايا في رؤية العدالة.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد استعرضنا بعناية التقارير المقدمة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر S/2016/670) والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر S/2016/669 و S/2016/975) خلال الأشهر الستة الماضية. ونلاحظ أن الإجراءات القضائية جارية حسب ما هو مخطط لها، كما ورد في تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وستكتمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. إننا ندعو قيادة المحكمة إلى بذل كل جهد ممكن للتقليل من هذه الجداول الزمنية، كما طلب مجلس الأمن ذلك مرارا، ولا سيما في القرارات ٢١٩٣ (٢٠١٤) و ٢٢٥٦ (٢٠١٥) و ٢٣٢٩ (٢٠١٦).

ورغم أن المحكمة قد دخلت المرحلة النهائية من عملياتها، يجب عمل كل شيء ممكن لمعالجة الاختلالات التي تراكمت خلال السنوات القليلة الماضية. فهي تقوّض فكرة العدالة الجنائية الدولية بحدّ ذاتها. وقد ناقشناها مطولاً في الماضي. ومن المؤكد أن هذا لا يتعلق فقط بعدم الامتثال للقواعد المتعلقة بمدة المحاكمات والاحتجاز قبل المحاكمة. فنحن نرفض، على وجه الخصوص، محاولات طرح تقييمات تلقي اللوم ضمناًما يتعلق ب الجريمة على الشعوب والحكومات وغيرها، مم ا يخلق بعض التحيز. ويجب على المحكمة أن تعمل على أساس المبدأ الأساسي للقانون الجنائي، وهو أن المسؤولية الجنائية فردية بطبيعتها. فقد أسند مجلس الأمن دور إثبات التهمة على أفراد معينين إلى المحكمة، ولا يمكننا الخروج عن هذا الإطار.

ويشعر وفد بلدنا ببالغ الإحباط بسبب رفض الدائرة الابتدائية للمحكمة الموافقة على طلب راتكو ملاديتش بالإفراج المؤقّت لأسباب إنسانية حتى يمكنه تلقي العلاج الطبي في روسيا. لقد تم تجاهل معلومات عن التدهور الكبير لصحةراتكو ملاديش، وكذلك تجاهل ضمانعودته في الوقت المناسب إلى لاهاي وامتثاله للشروط الأخرى التي قد تقدمها دائرة الاستئناف. كما رُفضت الضمانات والتأكيدات ذات الصلة. ورفض القضاة إعطاءه فرصة الحصول على المساعدة الطبية المؤهلة تأهيلاً عالياً في مرحلة من مراحل المحاكمة التي لا تتطلب حضوره الشخصي. وكانت المحكمة قد وافقت قبل ذلك على الإفراج المؤقت عن الأفراد الذين كانوا حاضرين في ظروف أقلّ وزناً. وبطبيعة الحال، تتحمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كامل المسؤولية عن هذا القرار وتداعياته المحتملة.

وقد أعربنا مراراً وتكراراً عن القلق إزاء نوعية العلاج الطبي للمحتجزين لدى المحكمة. ومرة أخرى، ندعو إلى التحقيق في تشغيل الوحدة الطبية لمرافق الاحتجاز التابعة للمحكمة من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ونحن على ثقة بأن هذا التحقيق سيجري عاجلاً.

وبشكل عام، فإن تقييمنا لعمليات المحكمة، بما في ذلك مسائل التوظيف، قد تم الإعراب عنه خلال الاجتماعات السابقة، ولن نكرره بالتأكيد. ومع ذلك، نذكر أن قضية انتهاك حرمة المحكمة يجب ألا تؤثر على المحاكمة ولا على مواعيد إغلاق المحكمة، والنظر في مسألة إدراج المجلس لهذا الموضوع أمر لا زلنا نعتقد أنه لا يستند إلى أدلة، ولا سيما في ضوء الممارسة السابقة في قضايا مماثلة.

وبإيجاز، بشأن عمل آلية تصريف الأعمال المتبقية، إننا نتابع المحاكمات عن كثب ولا سيما في ضوء التجربة السلبية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهذه الآلية، التي أنشئت عملاً بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، لديها ولاية محدودة فيما يتعلق بكل من جوهر مهامها ومدة عملياتها. ولهذا السبب، يشار إليها رسمياً بآلية تصريف الأعمال المتبقية.

وتتوقف ولاية الآلية على دورات الاستعراض نصف السنوي لمجلس الأمن لأنشطتها. ونعتقد أن هذه الآلية ينبغي ألا تتجاوز نطاق ولاياتها. وبصفة خاصة، يجب ألا تحلل العقليات السائدة في بلد معين أو الآراء التاريخية أو، على سبيل المثال، آفاق التكامل الأوروبي. وندعو إلى تجنب انحرافها عن مسارها بالمسائل والمهام التي لا صلة لها بولاية الآلية. وهي تحوّل الانتباه عن بلوغ الأهداف المنصوص عليها في الميثاق وقرارات المجلس.

ونحن على ثقة بأن المسؤولين في الآلية سيخططون مسار المحاكمات الجنائية وغيرها من الأنشطة القانونية على نحو نوعي. ونتوقع تنبؤات سليمة، وأقصى قدر من الفعالية والشفافية والكفاءة، والامتثال الصارم لمعايير العدالة، بما في ذلك مدة الإجراءات والجداول الزمنية. وتملك الآلية القدرات الإجرائية وغيرها لهذا الغرض تحت تصرّفها.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تُعرب الولايات المتحدة عن خالص تقديرها للرئيس ميرون والرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس على إحاطاتهم الإعلامية اليوم عن الأعمال الجارية من أجل تحقيق العدالة لضحايا الفظائع الوحشية التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا والتي لطخت تاريخ البشرية. وإذ نتطلع إلى كانون الأول/ديسمبر والإغلاق المتوقع للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ودمج المهام الأساسية مع آلية المحكمة الجنائية الدولية، تود الولايات المتحدة أن تؤكّد على أنها تظل ملتزمة بعمل المحكمة كما كانت عندما أنشئت قبل قرابة ربع قرن.

إن إنجاز ولاية المحكمة أمر أساسي. ونُشيد باستكمال إجراءات المحاكمة في قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، ونتطلع إلى صدور حكم في وقت لاحق من هذا العام. وبينما لا يمكننا أن نلغي أهوال الحرب، فإن اختتام القضايا، كما حدث في العام الماضي عندما أدين رئيس جمهورية صربسكا السابق، رادوفان كارادزيتش، وحكم عليه بالسجن ٤٠ سنة بجرم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب وأعرافها، يقطع شوطاً طويلاً نحو إغلاق فصل مظلم من التاريخ وخلق تركة تبين لمرتكبي الفظائع في أماكن أخرى في العالم أنهم لا يمكنهم التصرف مع الإفلات من العقاب.

وما فتئت الولايات المتحدة تشدد على أن تثبت المحكمة والآلية الوقائع من خلال العملية القضائية. وهذه العملية حاسمة لمواجهة أولئك الذين يسعون إلى تشويه الحقائق، وتنقيح التاريخ، والانخراط في إنكار واقع الإبادة الجماعية أو إعادة كتابة الواقع. وتشير الولايات المتحدة ببالغ القلق إلى الأثر الضارّ لتزايد الخطاب السياسي الانقسامي في المنطقة بشأن السعي لتطبيق العدالة على جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. تُلحق هذه التصريحات المؤججة للمشاعر الضرر بالتعاون الإقليمي بين دول يوغوسلافيا السابقة، وهو تعاون أساسي لتعزيز المساءلة عن جرائم الحرب. وفي هذا الصدد، تود الولايات المتحدة أن تعرب عن خالص تقديرنا لإسهام هاتين المحكمتين، بما في ذلك مكتب المدعي العام، لوضع سجل تاريخي للوقائع لمكافحة أولئك الذين يسعون إلى إنكار الطابع الواسع النطاق للجرائم، بما في ذلك الإبادة الجماعية، التي قد حدثت.

إن الأيديولوجيات البغيضة التي أدت إلى هذه الأعمال المروعة مستمرة حتى يومنا هذا، وعلينا معاً أن نواصل جهودنا لنجعل منها أمراً من الماضي. ولا يزال القلق يساور الولايات المتحدة لأن ثلاثة أوامر بإلقاء القبض على أفراد متهمين بانتهاك حرمة المحكمة في ما يتعلق بتخويف الشهود في قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي لا تزال من دون تنفيذ في صربيا منذ ما يقرب من سنتين ونصف السنة. إن التعاون مع المحكمة هو التزام مستمر وإلزامي. وتدعو الولايات المتحدة صربيا لتنفيذ هذه الاعتقالات دون مزيد من التأخير، ونتطلع إلى أن يؤدي المدعي العام لجرائم الحرب الصربية المعين حديثاً دوراً بناء في هذه العملية.

وينبغي أن يكون مجلس الأمن موحداً في رسالته إلى صربيا بأن عدم التعاون الكامل مع المحكمة وفقاً لنظامها الأساسي وقرارات المجلس يقوض المهام الأساسية للنظام القضائي الدولي ويجب التصدي لها بسرعة مناسبة. وتُثني الولايات المتحدة على الجهود التي بذلها مؤخراً مكتب المدعي العام لإعادة تكوين برنامج تعقّب الفارين، بحيث يجري بسرعة تحديد أماكن الفارين الثمانية المتبقين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وإلقاء القبض عليهم، وتقديمهم إلى العدالة.

ويسعدنا أن نرى هذه التغييرات. وهذا الجهد ليس تجميلياً. إذ يبدو أن إعادة الهيكلة التي أُنجزت لها تأثير كبير على تتبع الجهود، سواء عن طريق تحسين تبادل المعلومات أو وضع التأكيد المتجدد على الاستخبارات والتحليل في الوقت المناسب وبصورة فعالة.

وما زلنا ملتزمين باعتقال بقية الهاربين ونتطلع إلى العمل مع فريقي العمل الجديدين اللذين يركزان على أفريقيا وأوروبا في هذا الجهد. وندعو جميع الدول، لا سيما دول منطقة البحيرات الكبرى، إلى التعاون في الجهود الرامية إلى إلقاء القبض على هؤلاء الهاربين. وتحقيقا لتلك الغاية، تواصل الولايات المتحدة رصد مكافأة تصل قيمتها إلى خمسة ملايين دولار لمن يقدم معلومات تؤدي إلى اعتقال أو نقل هؤلاء الرجال الثمانية. وفيما يتعلق بالإدارة والمرحلة الانتقالية، فإن الولايات المتحدة تقدر التخطيط الدقيق والعمل المستمر من جانب كل من رئيسي قلم محكمة يوغوسلافيا السابقة والآلية للخوض في مسائل معقدة خلال هذه الفترة الانتقالية لكلتا المؤسستين. ويسعدنا أن نسمع عن التقدم الكبير المحرز في تقليص حجم المكاتب وخفض التكاليف، فيما تتطلع المحكمة إلى تصفية عملها في نهاية السنة. كما نلاحظ قلق المحكمة إزاء التناقص الطبيعي للموظفين ونشكرها على جهودها الكبيرة للاحتفاظ بالموظفين الأساسيين، بما في ذلك عن طريق توفير التدريب ووسائل أخرى للراحة، ونحثها على مواصلة هذه المبادرات. ونشعر بالامتنان إزاء التضحيات الشخصية والمهنية التي يقدمها موظفو المحكمتين.

وبالإضافة إلى ذلك، يسرنا أن نعلم أن التقارير الأربعة التي أعدها مراجعو الحسابات عن الآلية والصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قد خلصت إلى أن الضوابط الإدارية مرضية وأن الآلية تسعى جاهدة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة في المجالات التي قُدمت توصيات لإجراء تحسينات فيها.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء العرقلة الشديدة لعمل الآلية المتعلق بالقضايا المعروضة عليها بسبب حالة القاضي آيدين سيفا أكاي. وما زلنا نؤكد ضرورة حل هذه المسألة بصورة عادلة وسريعة. ربما تقترب ولاية المحكمة من نهايتها، ولكن عملها لإنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة سيدوم. كما يُذكرنا عمل الآلية والمحكمة يوميا بالحاجة الماسة إلى تحقيق المساءلة حيثما أفلت مرتكبو الفظائع ضد المدنيين من العقاب حتى الآن، وذلك في أماكن مثل سورية وجنوب السودان.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفد السنغال عن امتنانه للرئاسة البوليفية لمجلس الأمن على تنظيم جلسة الإحاطة هذه بشأن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأود أن أشكر على وجه الخصوص القاضي كارمل أغيوس والرئيس ثيودور ميرون والمدعي العام سيرج براميرتس على تقاريرهم الشاملة (انظر S/2017/434 و S/2017/436) وعلى إحاطاتهم الإعلامية بشأن عمل المحكمتين وعن استراتيجية إنجاز أعمالهما.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأتمنى لرئيس القلم الجديد، السيد أولوفيمي إلياس (نيجيريا)، كل النجاح. فهو ينضم إلى الآلية في منعطف حاسم في عمليتها الانتقالية وفي سياق نقل المهام والمسؤوليات من المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة إلى الآلية. ويود وفد بلدي أيضا أن يهنئ السفير إلبيو روسيلي، الممثل الدائم لأوروغواي، وجميع أعضاء فريقه على عملهم الرائع في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

بعد أن طالعنا التقريرين، نشعر بالارتياح الكبير لرؤية التقدم الذي يجري تحقيقه في التعامل مع القضايا العالقة، ولا سيما حقيقة أن محاكمة جديدة ستبدأ قريبا في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، والتي يُنتظر أن تبدأ في ١٣ حزيران/يونيه. ونرحب أيضا بأن التحضيرات جارية لإجراءات الاستئناف في قضيتي السيد كارادجيتش والسيد شيشيلي. ويمثل بدء هذه القضايا ودعاوى الاستئناف خطوة هامة إلى الأمام. وعلاوة على ذلك، يقر وفد بلدي بأهمية المسؤولية القانونية، ويرحب باعتماد مدونة قواعد سلوك مهنية لقضاة الآلية، على الرغم

من أننا نلاحظ عدم وجود أحكام تتعلق بالجزاءات في مدونة قواعد السلوك المهنية هذه في حالة عدم التزام أحد القضاة بهذه القواعد. وأوجه القصور هذه قد سبق وأن أشار إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره التقييمي عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الصادر في عام ٢٠١٦، وهي جديرة بأن تُعالج على وجه السرعة.

ونرحب بقرار الرئيس ميرون تكليف مكتبه باستعراض إمكانية إنشاء آلية إنفاذ، تتيح تنفيذ مدونة أخلاقيات تراعي تطور الممارسة الدولية في هذا المجال. بيد أننا نلاحظ أن هناك بعض المسائل التي لا تزال معلقة ولم تُحل بصورة كاملة بعد، ألا وهي: مسألة تبديل الموظفين والمسائل المتصلة بالتعاون وأوامر إلقاء القبض، والبحث عن الفارين الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وإعادة إدماج الأفراد الذين بُرئت ساحتهم أو أفرج عنهم بعد أن قضوا مدة عقوبتهم، والاستخدام الأمثل للموارد المالية والإدارية ومسألة المحفوظات. وهذه مسائل تهمنا جميعا وتستحق اهتمامنا. ونناشد أيضا الدول، لا سيما تلك التي ربما يكون الهاربون قد لاذوا إليها، مضاعفة جهودها للقبض عليهم وضمان إمكانية مثولهم للمحاكمة.

نتحول باهتمامنا الآن إلى مسألة القاضي آيدين سيفا أكاي، ونعرب عن ترحيبنا بجهود مكتب الشؤون القانونية والفريق العامل غير الرسمي الرامية إلى إيجاد نهاية سعيدة لهذه المسألة ونرحب بكل التعاون الذي تبديه تركيا. ونناشد جميع الأطراف المعنية الإبقاء على قنوات الحوار والتشاور مفتوحة بغية إيجاد حل سريع لهذه المسألة.

وننوه بالدور الرئيسي الذي تقوم به المحكمتان الجنائيتان الدوليتان والعمل الذي يضطلع به المسؤولون الذين يقودونهما. ونعرب مجددا عن دعمنا لهم. وأؤكد لهم أيضا دعم بلدي الدؤوب للتقيد بمبدأ العدالة.

ونود أيضا أن نشيد بالإسهام الكبير للمحكمتين في العدالة الدولية في ما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية، وكذلك في جهود المساءلة والمصالحة. وهذا هو السبب في أن السنغال تلتزم التزاما راسخا بتحمل المسؤولية عن الزنزانات الثماني التي جددتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وفقا للمعايير الدولية للسجون وبجعلها تعمل بكامل طاقتها. وأود أن أؤكد لسلطات الآلية أن الإجراءات الإدارية ذات الصلة قد بلغت مراحلها النهائية.

السيد لي يونغ شينغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الرئيس أغيوس والرئيس ميرون والمدعي العام براميرتس على إحاطاتهم الإعلامية بشأن عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

خلال الأشهر الستة الماضية، واصلت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إحراز تقدم في جميع جوانب عملها. وفي ظل قيادة الرئيس أغيوس، تخطت المحكمة العديد من الصعوبات، بما في ذلك التناقص الطبيعي للموظفين، ونفذت بجدية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في جهد دؤوب للانتهاء من أعمالها القضائية قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وتشيد الصين بالمحكمة على عملها وتأمل أن تتمكن من مضاعفة جهودها خلال الشهور المتبقية لكفالة إنجاز أعمالها القضائية وإغلاقها قبل نهاية السنة. وقد شرعت المحكمة في التخطيط لأحداث تتعلق بإغلاقها. وستنظر الصين في إيفاد ممثلين عنها لحضور هذه الأحداث.

وخلال نفس الفترة، أحرزت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، تحت قيادة الرئيس ميرون، تقدما مستمرا حيث يبدأ النظر في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش في حزيران/يونيه وتستمر إجراءات الاستئناف في قضيتي كارادجيتش وشيشيلي. وأصدرت آلية تصريف الأعمال

المتبقية ١٥٢ قرارا وأمرا واضطلعت بأنشطتها القضائية بطريقة منظمة. وقد اعتمدت تدابير، مثل الفصل في الدعاوى القضائية عن بعد وازدواجية الأدوار والبت في القضايا بمعرفة قاض منفرد، وذلك للوفاء بشرط أن تكون مؤسسة صغيرة ومؤقتة وكفؤة. كما نجحت في إعادة إدماج شخص حصل على البراءة وشخص أُطلق سراحه.

وتشيد الصين بآلية تصريف الأعمال المتبقية على ما أحرزته من تقدم خلال الأشهر الستة الماضية. ونتوقع أن تواصل الآلية التنفيذ الدقيق للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) ونظامها الأساسي، وأن تضطلع بدأب بواجبها لضمان إحراز تقدم مطرد ومنظم وفعّال في عملها على جميع الجبهات.

وسيتم إغلاق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قبل نهاية السنة. وتتطلع الصين إلى سلاسة وكفاءة تصفية البعثة. ويحدونا الأمل في أن تتعاون المحكمة تعاونا وثيقا مع الآلية بغية تنفيذ نقل سلس للأعمال المتبقية من الأولى إلى الأخيرة. وستواصل الصين دعم عمل المؤسستين.

وأخيرا، أود أن أشكر أوروغواي على دورها إبان ترؤسها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، وكذلك مكتب الشؤون القانونية.

السيد مصطفى (مصر): بداية أود التقدم بالشكر إلى القاضيين، ميرون وأغيوس، والمدعي العام براميرتز، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة. لقد أطلعنا باهتمام على محتوى التقريرين الدوريين محل النقاش اليوم. وأود في هذا الإطار الإشادة في التقدم المحرز في تنفيذ الهيئتين القضائيتين الدوليتين لولايتيهما، والتأكيد على دعم جهودها لحين الانتهاء منها في الآجال المحددة.

إن هدف مجلس الأمن من إنشاء المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا التأكيد على إعلان شأن مبادئ العدالة وسيادة القانون، وإظهار حرص وجدية المجتمع الدولي على التصدي لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وضمان مساءلة مرتكبيها، وترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب على الساحة الدولية. وقد قامت المحكمتان بدور مقدر وجهد حقيقي في تحقيق ذلك، وهو الدور الذي تواصل الآلية الدولية بفرعيها في لاهاي وأروشا القيام به.

نود في هذا السياق الإشادة بالجهود المبذولة لضمان انسيابية عملية التسليم والتسلم. إن اقتراب نهاية ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يحتم استمرار دعم المجلس للمحكمة للقيام بمهامها على أكمل وجه، والانتهاء من القضايا المنظورة أمامها في التوقيت المحدد. كما نحث الدول الأعضاء على استمرار التعاون مع هيئة المحكمة وفقا لولايتها المنصوص عليها في نظامها الأساسي. وفي هذا السياق، أود التأكيد على أهمية ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية والإدارية المتاحة لتسيير أعمال الآلية الدولية ومحكمة يوغوسلافيا السابقة على النحو المطلوب.

تعد المحاكم الجنائية الدولية أداة هامة توصل إليها المجتمع الدولي لضمان إرساء العدالة ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، وبالتالي فإن الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من التجارب الخاصة بالمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، تستحق الدراسة والتدوين كمرجعية للمستقبل، بحيث يمكن البناء على الإيجابيات والعمل على تلافي أية إخفاقات أو أوجه قصور في عملها. وفي ذات السياق فإن ما يقوم به مكتب الأمن المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، وفقا لتكليف المجلس، من مراجعة لأساليب العمل المتعلقة بالآلية، ورفع تقرير في هذا الشأن، كما سبق فيما يخص محكمة يوغوسلافيا السابقة، إنما يصب في ذات الاتجاه. إلا أنه من الأهمية بمكان أن يراعي الفريق المسؤول عن عملية المراجعة، سواء في مراحله التقييم أو عرض

التوصيات، الطابع الخاص للآلية كهيئة قضائية، وضمان تحقيق التوازن بين تحسين الأداء الإداري والفاعلية، وعدم المساس باستقلالية القضاة الدوليين. وعليه فإن الاستعانة بعناصر ذات خبرات قضائية في الفريق المكلف بالمراجعة يعد أمرا محوريا لضمان الإدراك الكامل لطبيعة عمل الآلية وفي ذات الإطار، فإن التوافق على منهجية مرجعية لتلك المراجعات سييسر التواصل بين المكتب والآلية حال إعداد تقارير مستقبلية مماثلة، الأمر الذي سينعكس إيجابيا على طبيعة المخرجات وقابليتها للتنفيذ عند قيام المجلس بإنشاء محاكم وآليات مشابهة مستقبلا.

ختاما، أود الإشارة إلى استمرار متابعة مصر للقضية الخاصة باحتجاز القاضي أكاي في تركيا على خلفية بعض الاتهامات الموجهة إليه، وتطلع مصر للتوصل إلى حل مرضٍ يحفظ للقضاء الدولي كرامته واستقلاليته، ويتماشى في الوقت نفسه مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا نود أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إسهامهم في هذه الجلسة الهامة للغاية، ونؤكد لهم دعم أوكرانيا الكامل. باسم المجلس، أرحب بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية كرواتيا.

ونود أن نشيد بالتقدم المطرد الذي أحرزته المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في دعاوى المحاكمات والطعون، وإصلاح وتعزيز الجهود الرامية إلى تحديد أماكن الأشخاص الفارين المتبقين المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والقبض عليهم، ومساعدة المحاكم الوطنية في المحاكمة على الجرائم الدولية المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

من المؤسف أن المؤسستين تعانيان من مشاكل وتحديات في الاضطلاع بولايتيهما. وهناك التحدي المتمثل في التناقص الطبيعي للموظفين، بالاقتران مع زيادة الضغط عليهم للوفاء بالمواعيد النهائية لإغلاق المحكمة المخطط له، وكفالة التسليم السلس للقضايا المتبقية إلى الآلية. ورغم أنها ذات طبيعة لا يمكن تجنبها في هذه الظروف، نأمل أن لا تؤثر تلك الصعوبات على القدرات التشغيلية لكلتا المؤسستين في هذه المرحلة الهامة من عملهما.

إلا أن هناك تحديات ذات طبيعة مختلفة تماما. لقد تأكد باستمرار حاجة الدول إلى التعاون مع المحاكم الجنائية الدولية، بما في ذلك القرار ٢٣٢٩ (٢٠١٦) الذي اتخذ بالإجماع. ولهذا السبب ما برحنا نشعر بالقلق إزاء عدم امتثال الدول لأوامر المحكمتين، إذ أنها تظل مسألة معلقة تعرقل فعالية عملهما. ومن هنا نشعر بقلق شديد إزاء تحدي صربيا لأوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة والأوامر المتعلقة بتسليم ثلاثة متهمين إلى عهدة المحكمة. وندعو ذلك البلد إلى الامتثال لالتزاماته بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، ولكل قرارات مجلس الأمن لتقديم كل ما يلزم من مساعدة إلى المحكمة.

ومن الأهمية القصوى للعدالة الدولية ومنع الجريمة الإنتهاء من جميع القضايا المعروضة على المحكمة بحلول موعد اختتام أنشطتها. ومن الضروري توجيه رسالة قوية مفادها أنه لا يمكن لأحد تفادي المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وفي ذلك الصدد، نرحب بإصدار المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في آذار/مارس للنشرات الحمراء فيما يتعلق بأوامر الاعتقال المعلقة.

ونحث جميع الدول على التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية واحترام ولايتيهما بما يتماشى مع الالتزامات بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فالمحاكم لا يمكنها تحقيق العدالة وحدها. ويجب على المجتمع الدولي تعزيز دعمه لأعمال المحاكم الجنائية لكفالة الحق في العدالة الشاملة لجميع ضحايا الفظائع الجماعية.

وأود أن أتطرق إلى جزء فني آخر لكنه جوهري من المرحلة الحالية من أنشطة المحكمة المتصلة بالتصفية. وقد شهدنا التزاما قويا بإنجاز تلك المهمة في الوقت المناسب وبشكل فعال. ونحن راضون عن عملية التقليص ونقل الأصول والعقود إلى الآلية، وكذلك سجلات المحكمة ومحفوظاتها. وفيما يتعلق بالآلية، يشيد وفد بلدي بأنشطتها القضائية وإصدار أكثر من ١٥٠ حكما وأمرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك من خلال إجراءات العمل عن بعد. كما نؤيد الجهود المتواصلة في خفض التكاليف وتبسيط أساليب العمل والعمليات الداخلية لضمان كفاءة وشفافية عمل الآلية.

وفي الختام، نود أن نشيد بنجاح المناسبات التي تعقد في إطار سلسلة حوارات إرث المحكمة وإطلاق نسخة محسنة للموقع الشبكي للآلية. إن معرفة وخبرة المحاكم الجنائية الدولية ينبغي أن تكون في متناول جمهور أوسع نطاقا، مما يسهم في الجهود الرامية إلى صون السلم وتحقيق العدالة في جميع أنحاء العالم.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الرئيس أغيوس والرئيس ميرون والمدعي العام براميرتس على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

تؤكد فرنسا مجددا امتنانها ودعمها لجميع موظفي المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على جهودهم في تسيير الإجراءات القضائية الناجحة. بالرغم من أن المحكمة الآن في العام الأخير من عملها، من الأهمية بمكان أن يستمر فريقها بالكامل في دعمها حتى النهاية. ومع تعزيز الآلية، من المهم أيضا بالنسبة لنا كفالة استدامة النموذج الذي اعتمده مجلس الأمن والأدوات والموارد التي جرى توفيرها لتمكين الآلية من الاضطلاع بمهامها بفعالية مع انخفاض التكاليف.

ونشيد بالتزام الرئيس أغيوس الراسخ بمواصلة المسار وإنهاء عمل المحكمة في عام ٢٠١٧. إن تأكيد إحراز تقدم جيد في أحدث الإجراءات على صعيدي المرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف، وبدء الأنشطة المتصلة بالتصفية، يتوافق مع توقعات مجلس الأمن حينما قام بتمديد ولاية المحكمة للمرة الأخيرة من خلال القرار ٢٣٢٩ (٢٠١٦).

ستغلق المحكمة أبوابها هذا العام. تشيد فرنسا بالمحكمة على ما تقوم به من عمل هائل في تعزيز المصالحة والسلام – وهي عملية لا تزال جارية من أجل شعوب المنطقة. وينبغي أيضا إجراء استعراض شامل هذا العام لتقييم التقدم المحرز وتحديد الممارسات الجيدة والمجالات التي يمكن فيها إجراء تحسينات في إقامة العدل بقدر أكبر من الفعالية. ونعلم أن خبرات المحكمة حاسمة الأهمية. وستكون المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أول محكمة تتقاسم خبرتها مع المؤسسات القضائية الدولية الأخرى. ويجب الحفاظ على إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وصونه من أجل تعزيز العدالة الجنائية الدولية برمتها. وستشارك فرنسا في المناسبات المقررة لإغلاق المحكمة، التي ستعقد في نيويورك في نفس وقت افتتاح دورة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وإذ توشك المحكمة على إنجاز أعمالها، تكرر فرنسا أن دول المنطقة مسؤولة الآن أكثر من أي وقت مضى عن التعاون الكامل مع المحكمة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا التعاون يمتد ليشمل الآلية. وندعو جميع الدول إلى بذل قصارى جهدها لكفالة إلقاء القبض على الفارين الثمانية المتهمين من قِبَل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونؤيد الجهود التي يبذلها المدعي العام لإعادة هيكلة أفرقته وتعزيز التعاون مع شركائه. ويجب أن يمثل أمام العدالة جميع الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم أثناء الإبادة الجماعية في رواندا. وفي ذلك الصدد، تشير فرنسا إلى أن القضايا المحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عام ٢٠٠٧ ما زالت مستمرة، وهي موضوع

مناقشات منتظمة مع المدعي العام للآلية، وكذلك مع المراقب المعين خصيصا للآلية.

وخلال هذه السنة محورية، يكرر وفد بلدي دعمه الكامل للانتقال السلس إلى الآلية، ويرحب بأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية يساعدان بعضهما البعض، مع الأخذ في الاعتبار بخبرة المحكمة الجنائية الدولية لرواند تحديدا في تسليم المهام إلى الآلية. وترحب فرنسا بتصميم الرئيس ميرون على التعويل على الممارسات الجيدة للمحكمتين في النظر في القضايا وفي العمل مع الآلية. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفد بلدي مجددا أهمية التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في استعراض المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠١٦ ويدعو الآلية إلى متابعة تلك التوصيات فيما يتعلق بعملياتها، ووضع مدونة أخلاقيات وإنشاء آلية تأديبية للقضاة. وتود فرنسا أيضا أن تشير إلى أن تنوع النظم القانونية، التي نعلم أن الرئيس ميرون يقدرها أيما تقدير، عامل من عوامل نجاح مهمة الآلية وكافة المحاكم الجنائية الدولية.

وختاما، تؤكد فرنسا مجددا دعمها لأنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية سعيا إلى بناء القدرات القضائية الوطنية. هذه الإجراءات تعد إسهاما قيما في مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة في جميع أنحاء العالم. ونرحب بالدورات التدريبية المتوخاة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي من شأنه أن يدعم المحكمة الجنائية الخاصة. ونشجع الآلية على مواصلة هذه الأنشطة.

قرر مجلس الأمن إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين في تسعينات القرن الماضي لأنه أعتقد أن الدول المعنية ومواطنيها سيكونون المستفيدين الأساسيين من خلال التعزيز التدريجي لسيادة القانون، الذي يكفل استقلال القضاء ويعترف بالمساءلة الكاملة.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس أغيوس والرئيس ميرون والمدعي العام براميرتس على ما قدموه من معلومات مستكملة.

وتلاحظ كازاخستان مع الارتياح التقدم المحرز خلال الأشهر الستة الماضية في عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في فعالية تنفيذ استراتيجية إغلاق المحكمة بالرغم من استمرار المسألة الخطيرة المتمثلة في تناقص الموظفين. ونقدر قيادة الرئيس أغيوس في جهوده الرامية إلى كفالة الأداء السليم للمحكمة في ظل ظروف صعبة. ونرجو ألا تكون مختلف التحديات التي تواجهنا انتكاسة في إنجاز المحكمة حسن التوقيت للمحاكمات فيما تبقى من قضايا معلقة. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري إيجاد حلول فعالة للمسائل الإدارية القائمة التي تواجه المحكمة.

إن وفد بلدي يتابع عن كثب عمل آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ويأمل في أن تكلل بنجاح جميع الجهود المبذولة لمساعدة ضحايا بعض أكثر الجرائم لاإنسانية.

ونرى قيمة الدور الهام الذي تؤديه الهيئات القضائية وشبه القضائية في الحفاظ على إيماننا بالقانون الدولي وفي معاقبة مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة حتما. وتشيد كازاخستان بالاحترام والالتزام الصارم بمبادئ الموضوعية والاستقلالية والحياد الهامة التي تتبعها المحكمة في تسيير أعمالها.

وختاما يود وفد بلدي أن يشكر السفير إلبيو روسيلي، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين والبعثة الدائمة لأوروغواي على جهودهم الدؤوبة وتفانيهم الدؤوب في مهامهم بالنيابة عن المجلس.

السيدة غويدي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى القاضي ثيودور ميرون، رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والقاضي كارمل أغيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة؛

والمدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعي العام لآلية تصريف الأعمال المتبقية، سيرج براميرتز. ونود أيضا أن نهنئ غواتيمالا على قيادتها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

ونعتقد أن عملية الحقيقة والعدالة والمصالحة هامة لبناء السلام واستعادة سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة، وكذلك دعم الضحايا في مجتمعات ما بعد الصراع. وفي ذلك الصدد، نقر بالمساهمات الهامة التي قدمتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وآلية تصريف الأعمال المتبقية.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نقدر العمل المضطلع به خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل كفالة الانتقال السلس من المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، بما في ذلك في سياق تصفية وتقليص ونقل سجلاتها إلى الآلية. ونرحب بعمل قضاة المحكمتين وموظفيها على تفانيهم في العمل لاختتام جميع الأنشطة القضائية والتقيد باستراتيجية الإنجاز. التي تحدد إغلاقها بحلول نهاية ٢٠١٧. ونرحب أيضا بالترتيب المتعلق بتقاسم الموارد بين مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية الخاص بتناقص الموظفين. وهذه التدابير التي اتخذتها المحكمة لزيادة كفاءتها وستؤدي إلى احتمال إنجاز القضايا المعلقة، فضلا عن الوفاء بالتزامها بإنهاء عملها مع نهاية ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، نشيد بالتعاون بين مكتب المدعي العام للآلية والمحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن السلطات القضائية الوطنية فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات والأدلة. وهذا التعاون من شأنه أن يدعم إجراءات المحاكم الوطنية المختصة وتمكين المدعين العامين من محاكمة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي.

فيما يتعلق بالآلية، نقدر عملها فيما يتعلق بمتابعة القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية، فضلا عن آلية إنفاذ الأحكام. ولاحظنا من تقرير المدعي العام (S/2017/434، المرفق الثاني) أن الآلية واصلت ترتيبات ازدواجية الأدوار مع المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي رأينا أن هذا الترتيب سيمكنها من العمل بوصفها محكمة صغيرة ومؤقتة وفعالة. ونرحب أيضا بالتعاون بين السنغال والآلية، الأمر الذي يسّر إنفاذ الأحكام بالسجن التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والعمل الذي تم إنجازه فيما يتعلق بذلك التعاون.

وبينما نرحب بتعاون الدول الأعضاء فيما يتعلق بنقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم والسجناء المفرج عنهم، نلاحظ مع القلق التحديات المطروحة في التقرير فيما يتعلق بعدم وجود حلول شاملة تتعلق بإعادة توطين الأشخاص المفرج عنهم الذين برئت ساحتهم وفي هذا الصدد، نلاحظ التقارير التي تفيد بالإفراج المبكر في السنوات الأخيرة عن أكثر من ١٤ من المدانين بجرائم الإبادة الجماعية، استنادا إلى ترتيبات الإفراج المبكر من دون إجراء مشاورات مناسبة مع مكتب المدعي العام والضحايا أو البلد المعني. ونرى أن هذه الممارسات لا تتناسب مع خطورة الجرائم المرتكبة. وقد تنطوي على ذلك آثار خطيرة بالنسبة إلى الضحايا حيث في كثير من الحالات نجد أنه لم يتم التخلي عن العقلية التي أدت إلى الجرائم المرتكبة، على النحو المبين في تقرير المدعي العام. ولذلك، نود أن نشجع رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية على مواصلة حواره مع الدول الأعضاء، بما في ذلك في سياق الفريق العامل غير الرسمي، لإيجاد حل دائم للتحديات المطروحة. وقد لاحظنا أن التقرير يثير مسألة القاضي أكاي. ونود أن نشجع الآلية على العمل بالتعاون مع حكومة تركيا لحل المسألة.

وقد لاحظنا التحديات التي أثيرت في تقارير المحكمة الآلية، وكذلك تقارير مكتب المدعيين العامين للمحكمة الدولية

ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية فيما يتعلق بالاتجار بالهاربين من العدالة وعدم التعاون. إن استمرار تعاون الدول الأعضاء مع المحكمة في الفترة المتبقية وتقديم المساعدة لها أمر بالغ الأهمية للنجاح في إنجاز جميع القضايا المعروضة على المحكمة والانتقال السلس إلى الآلية. كما سيكون من الضروري للغاية الانتهاء من القضايا العالقة ضمن الإطار الزمني المحدد في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

في الختام، أود أن أبرز الحاجة إلى آلية المحكمة ومكتب المدعيين العامين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية لمواصلة حوارها وتعاونها مع الدول الأعضاء في الوفاء بالمهام والانتهاء من القضايا المعلقة، بما في ذلك من خلال تعقب الهاربين المتبقين الثمانية.

السيدة شوجين – نيوني (السويد): أود أن أعرب عن تقديري للإحاطات الإعلامية الشاملة والتقارير المتعلقة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين والتي قدمها كل من الرئيس كارمل أغيوس، والرئيس ثيودور ميرون والمدعي العام سيرج براميرتز. كذلك أرحب بحضور بدولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية في كرواتيا.

إن الدور الذي أدته المحكمتين الجنائيتين الدوليتين في مكافحة الإفلات من العقاب على أفظع الجرائم، مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، لا يمكن المبالغة في تقديرها. إننا بالاقرار والاعتراف بالصدمة التي تبقت بعد انتهاء الصراعات، وتوفير إطار لمحاسبة المسؤولين عنها، فإن عملهما ساعد في إعادة بناء أسس المجتمعات المتضررة لكي تتمكن من المضي قدما. إن كفالة العدالة في أعقاب الصراع ضرورية لتضميد جراح الحرب وتحقيق السلام المستدام. إن محاسبة الجناة في المحاكم الدولية أو الوطنية أمر أساسي للمصالحة الوطنية.

نرحب بكون المتبقيين أمام المحكمة الجنائية الدولية، مثل قضية راتكو ملاديتش واستئنافات برليتش وآخرين، سيتم الفراغ منها في تشرين الثاني/نوفمبر. إننا إذ نتحرك صوب الانتهاء من مهمة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نرحب بخطط بالرئيس أغيوس من أجل تنسيقها ونقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية في الوقت المناسب. ونغتنم هذه الفرصة لكي نشكر موظفي المحكمة على إسهاماتهم القيمة في العدالة الدولية. ونود أيضا أن نشيد بجهود الرئيس أغيوس في قيادة فريقه حتى إتمام جميع أعمال المحكمة.

من المهم ألا تكون هناك قضايا معلّقة عند إغلاق المحكمة. ونحث صربيا على التعاون الكامل مع المحكمة، كما فعلت في مناسبات أخرى. ونناشدها تنفيذ أوامر إلقاء القبض الثلاثة المعلقة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. إن إنكار حقيقة ما حدث في الماضي لن يؤدي إلا إلى تقويض آفاق السلام في المستقبل. ولذلك، نتشاطر القلق العميق لدى المدعي العام إزاء انتشار إنكار الجرائم والوقائع التي حددتها المحكمة فيما يتعلق بالحالات التي يمكن أن تكون لها عواقب حقيقية على المصالحة في غرب البلقان. ولا يمكن أن يتم قطع الصلة مع الماضي إلا عندما تتوفر الحقيقة والمساءلة.

ونتطلع إلى الانتقال السلس والفعّال من المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي هذا الصدد، نشعر بالتشجيع حيال التقارير التي تفيد بأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية ستأخذ في اعتبارها الدروس المستفادة قبل بضع سنوات من الانتقال من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونرحب بالعمل الجاري الذي تقوم به آلية تصريف الأعمال المتبقية.

من الجدير بالثناء أن الآلية أصدرت أكثر من ١٥٠ قرارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أحسنت استخدام منظمتها المرنة. وقد أثبت نظام عمل القضاة عن بعد فعالية وكفاءة من

حيث التكلفة. ونقدر الجهود المخلصة لضمان إقامة توازن بين الجنسين في آلية تصريف الأعمال المتبقية، فضلا عن تعيين جهات التنسيق المعينة، منها على سبيل المثال، تضمين نوع الجنس والمسائل المتعلقة بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسيا.

أخيرا، ومن دواعي القلق أن الأشخاص الثمانية الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لارتكابهم جرائم خطيرة ما زالوا مطلقي السراح. ونشجع جميع الدول على التعاون الكامل مع آلية تصريف الأعمال المتبقية للإسراع باعتقال هؤلاء الأفراد. ونشجع أيضا جميع الدول على مساعدة آلية تصريف الأعمال المتبقية في الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك عن طريق ضمان عدم عرقلة موظفيها في أداء واجباتهم.

السيدة ملفين (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيسي المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمدعي العام على تقريريهم (انظر S/2017/436 و S/2017/434) وعلى بياناتهم.

في البداية، أود أن أؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة المستمر للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية على كل ما تضطلعان به لإنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية.

وإذ تدخل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عامها الأخير، فإن على المجتمع الدولي ككل مواصلة دعم المحكمة حتى تخلف إرثا مستمرا ودائما. إن إنجاز أعمالها القضائية يظل الأولوية. ونرحب بحقيقة أن المحكمة لا تزال على المسار الصحيح لإصدار الأحكام النهائية في قضيتي ملاديتش وبرليتش وآخرين قبل نهاية العام. وأود أن أشيد بعمل القضاة وموظفي المحكمة وكذلك ما تتخذه المحكمة من إجراءات لتعزيز الكفاءة، مثل سياسة ”مكتب واحد“ التي يتبعها المدعي العام التي مكنت من ذلك. كما يسرنا أن نقل المهام المتبقية من المحكمة إلى الآلية لا يزال ماضيا في الاتجاه الصحيح.

ومع ذلك، فإننا ندرك التحديات التي تواجه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونتشاطر قلق المحكمة إزاء استمرار تناقص الموظفين، ونرحب بالتدابير المتخذة لمعالجة هذه المسألة. ونأمل أن يتمكن الموظفون من مواصلة عملهم حتى انتهائه.

تشعر المملكة المتحدة ببالغ القلق من أنه بعد مضي أكثر من عامين، فإن أوامر القبض على الأفراد الثلاثة في قضية يويتش وآخرين المتعلقة بازدراء المحكمة لم تنفذ بعد. ونحث صربيا على التعاون الكامل مع المحكمة في جميع النواحي، بما في ذلك الامتثال لالتزاماتها الدولية في هذا الشأن. عدم القيام بذلك يهدد بتقويض المبادئ الأساسية للعدالة الدولية وسيادة القانون بالسماح للمشتبه فيهم بالتأثير على الشهود لتجنب المساءلة.

من الضروري ألا تذهب هباء خبرة المحكمة الواسعة والدروس المستفادة. ويجب أن يعكس إرثها إنجازاتها ويقدم مساهمة دائمة للسلام والاستقرار الإقليميين. ولذلك يسرنا أن نشير إلى نهجها الاستشرافي لتحقيق أقصى استفادة من أنشطة الاتصال الرقمي وتحويل الموقع الشبكي للمحكمة إلى مستودع دائم لإرث المحكمة الرقمي.

إن إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يجب أن يكون رسالة واضحة ومدوية إلى الذين يرتكبون هذه الجرائم مفادها أنه لا يمكنهم الفرار من العدالة. وسواء سيستغرق الأمر عامين أو عشرين عاما، فإن التاريخ سيلحق بهم في نهاية المطاف.

وفيما يتعلق بالآلية، نشير إلى أنها دخلت مرحلة هامة، إذ تبدأ قريبا إعادة المحاكمة في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش وإجراء مرحلة استئناف معقدة في كارادجيتش وشيشيلي. ونتطلع إلى تعامل الآلية على نحو مستمر وسريع وفعال مع هذه القضايا وتلقي معلومات عن آخر المستجدات بشأنها.

وما زال يساورنا القلق إزاء عدم تسوية وضع القاضي أكاي بعد وبالتالي التأخيرات المستمرة في قضية نغيراباتواري. ونأمل أن يتسنى إيجاد تسوية عملية في أسرع وقت ممكن.

ونؤيد تأييدا كاملا التنسيق بين مكتب المدعي العام ووكالات الإنفاذ الوطنية والإنتربول بخصوص إلقاء القبض على الفارين الثمانية المتبقين، ونرحب بمبادرات المدعي العام لتحسين أنشطة التعقب. ونأمل أن يتسنى تقديمهم إلى العدالة قريبا، ونحث جميع الدول على التعاون بغية تحقيق ذلك.

كما نرحب بنقل شخصين آخرين برئت ساحتهما وأفرج عنهما من أروشا وندعم الآلية في أعمالها الجارية في هذا الصدد، مع إدراكنا للتحديات.

وبالإضافة إلى عمل الآلية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا شك أن المحاكمات الوطنية الفعالة تكتسي أهمية حيوية في تحقيق العدالة لضحايا الفظائع وإخضاع الجناة للمساءلة عن جرائمهم. ولذا شعرنا بالقلق من تقرير المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأن التعاون القضائي الإقليمي يسير في الاتجاه الخاطئ. من الضروري أن تعمل جميع الدول معا لتحقيق العدالة. ونحث بقوة جميع السلطات المعنية على بدء مناقشات فورا من أجل إزالة أي حواجز للتحقيق في أخطر الجرائم التي تحظى باهتمام دولي ومحاكمة مرتكبيها، وندعو الدول الإقليمية إلى العمل مع مكتب المدعي العام لوضع مقترحات عملية لتحسين الوضع في أقرب وقت ممكن. لا يمكن استمرار حماية الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب من العدالة ببساطة بحكم مكانهم.

ونشعر أيضا بقلق عميق إزاء تقريري المدعي العام للمحكمة والآلية، بإنكار الجرائم، ولا سيما الإبادة الجماعية والتحريف. إن أردنا منع هذه الجرائم في المستقبل، من الضروري قبول ما خلصت إليه المحكمة والآلية وأحكامهما بشأن الأحداث المأساوية التي وقعت في الماضي غير البعيد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

بوليفيا ترحب بتقارير رئيس المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، القاضي كارمل أغيوس؛ ورئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي ثيودور ميرون؛ والمدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، السيد براميرتس (انظر S/2017/436 و S/2017/434). ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن دعمنا لهم في الاضطلاع بالعمل الموكل إليهم.

كما نعرب عن امتناننا للعمل الذي قام به السفير روسيلي وفريقه بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. ونشكر أيضا مكتب الشؤون القانونية على دعمه وتعاونه فيما يتعلق بتيسير أعمال الفريق العامل غير الرسمي.

من الأهمية بمكان التأكيد على أن إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من خلال القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، من خلال القرار ٩٥٥ (١٩٩٤) في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ قد أسهم إسهاما كبيرا في تحقيق العدالة من خلال مكافحة الإفلات من العقاب واضطلع بدور رئيسي في استعادة سيادة القانون في بلدان يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا.

وخلال أكثر من ٢٠ عاما عملت فيها المحكمتان، شهد المجتمع الدولي أنهما يمثلان عنصرا رئيسيا في السعي إلى تحقيق العدالة. ولأنهما قد اضطلعتا بالكثير من الأعمال، يجب على مجلس الأمن أن يقدم لهما الدعم اللازم لكي يتمكنا من اختتام ولايتهما، وأن يحث الآلية على المساعدة في هذه العملية في ظل أفضل الظروف الممكنة.

وفي هذا الصدد، ولضمان أن تتمكن المحكمة من الاضطلاع الكامل بالولاية التي أناطها بها المجتمع الدولي واستكمال القضايا

المتبقية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ على النحو المبين في استراتيجية الإنجاز، من الأهمية بمكان أن تتعاون جميع الدول مع أعمالها.

لقد استمعنا بعناية شديدة إلى آخر المستجدات بشأن القاضي آيدين سيفا أكاي، وهي مسألة حساسة جدا عندما يتعلق الأمر بعمل الآلية. ونأمل في إيجاد حل سريع لهذه المسألة. كما نشيد بالعمل المتفاني لموظفي المحكمة خلال فترة ولايتها، ونؤكد أن تعاونهم ومساعدتهم سيكونان أساسيان أيضا خلال فترة التصفية. ونرى أنه من الأهمية بمكان كفالة أن تتاح للمحكمة الموارد اللازمة لتيسير عمل الآلية وإغلاق المحكمة.

ونؤكد ونرحب بالعمل المنجز فيما يتعلق بالحفاظ على إرث المحكمة من خلال الحوار مع الأوساط الأكاديمية والعامة، كما حدث في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا. ونعتقد أن أنشطة التوعية هي شهادة واضحة على الجهود التي تبذلها المحكمة لكفالة الحق في الحقيقة والعدالة والتعويضات عن الضرر وإبقاء الذكريات حية وقبل كل شيء كفالة عدم تكرار هذه الأحداث أبدا ويجب في جميع الظروف استخدام الحوار والتوفيق لحل النزاعات، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، تتطلع بوليفيا إلى المناسبات التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر في لاهاي وفي نيويورك قبل إغلاق المحكمة، وكذلك الندوات رفيعة المستوى بمناسبة إنتهاء ٢٤ عاما من العمل.

وبوليفيا ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة الإفلات من العقاب وبصون السلم والأمن الدوليين، وهما من ركائز ميثاق الأمم المتحدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في كرواتيا.

السيد ستير (كرواتيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدئ، أود أن أهنئكم، أيها السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأتمنى لكم شهرا مثمرا للغاية في اضطلاعكم بولايتكم.

(تكلم بالإنكليزية)

أرحب برئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضيين أغيوس وميرون، براميرتز. وأشكرهم على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم وتقريريهما (انظر S/2017/434 و S/2017/436). وأرحب أيضا بالمدعي العام وتؤكد لهم كرواتيا مواصلة دعم جهودها الرامية إلى كفالة المساءلة.

ومن غير المستغرب أن كرواتيا منذ نحو ٢٥ عاما، إبان العدوان الوحشي، كانت إحدى الدول المؤيدة بقوة لإنشاء محكمة مكلفة بالفصل في أخطر انتهاكات القانون الإنساني الدولي والمعاقبة عليها. إن توقعات جميع الذين كان يستصرخون من أجل المساعدة والعدالة كانت عالية للغاية. إن مشاهدي التلفزيون على صعيد العالم رأوا المشاهد المروعة للجماهير لتدمير المدن والقرى الكرواتية تدميرا كاملا، وشاهدوا التطهير الوحشي لسكانها. ومن بين تلك القرى سكابرينيا التي كانت ساحة لأبشع الفظائع التي ارتكبت في عام ١٩٩١، عندما تم القضاء بوحشية على ٨٤ شخصا من سكانها. ومعظم هؤلاء أُعدموا على أعتاب منازلهم أو في الملاجئ، أو ذبحوا في الشوارع، أو أُلقي بهم تحت إطارات الدبابات التي كانت تجوب الشوارع. وبعد وقوع المجزرة، كتب مرتكبوها رسالة ساخرة على جدار المدرسة الابتدائية المدمرة بالخط العريض ”مرحبا بكم في قرية ميتة“. على الرغم من أنه لم توجه اتهامات إلى راتكو ملاديتش ورغم أنه لم يكن متهما في الأحداث التي وقعت في سكابرينيا، هذه القرية الكرواتية، والمدن والقرى المحيطة، ١٩٩١، لا تزال محاكمته معلقة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة،

فقد بدأ راتكو ملاديتش حياته بعمل عدواني وواصله فيما بعد في البوسنة والهرسك المجاورة.

إن المحكمة الجنائية الدولية التي هي مدار نقاشنا اليوم ستدخل التاريخ قريبا بوصفها إرثا هاما، ولا سيما إنجازاتها في مكافحة الإفلات من العقاب. ومن المهم بنفس القدر ا، يتمثل دور المحكمة في إعطاء صوت لآلاف ضحايا الجرائم المروعة.

يمكن القول بأن المحكمة تعمل على تلبية نداءات جميع الذين عانوا بأسوأ طريقة ممكنة، وبمنتهى القسوة والوحشية على أيدي مرتكبيها. وربما يبدو أن المحكمة لا تتمسك حتى بالمبادئ والولاية القانونية الهامة التي أُنشئت للوفاء بها، أي إجراء المحاكمات في غضون فترة زمنية معقولة، وتطبيق القواعد القائمة ومبادئ القانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي. وبينما لا يمكن أن نفعل شيئا يذكر حيال عدد من تلك الشكاوى، غير أن تطبيق القواعد الصارمة والمبادئ القائمة أمر على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة لتركة المحكمة والقانون الجنائي الدولي بشكل عام، الأمر الذي يجب أن ينصب عليه تركزينا الآن.

ومن الجدير ذكره أن نكرر أن إنشاء مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بصورة حصرية تماما لتطبيق القانون الإنساني الدولي القائم، ولم يفوض بأي حال من الأحوال إنشاء سوابق أو ”تشريعات“ في هذا الفرع من القانون. وهذا الفهم أيضا تم التعبير عنه بوضوح في البيانات الرسمية التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن عقب اتخاذ القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) الذي بموجبه أُنشئت المحكمة رسميا (انظر S/PV.3217) وكذلك في تقرير الأمين العام عن إنشاء المحكمة ومباشرتها لعملها (انظر S/25704) الذي بين بصراحة محدودية تطبيق القانون الإنساني الدولي وفقا لقواعد المحكمة بوصفها جزءا من القانون العرفي بشكل لا يدع مجالا للشك.

في هذا السياق، اسمحوا لي أن أُذكر أعضاء المجلس بمناقشة الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السير ديفيد هاناي، بعد اتخاذ القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) حيث قال ”إن النظام الأساسي، بطبيعة الحال، لا ينشئ قانونا جديدا، وإنما يجسد القانون الدولي الراهن في هذا الميدان“. لقد لخّص الممثل الدائم لإسبانيا، السيد يانيس بارنوبيو، دور المحكمة بقوله إن القرار لم يتخذ ”لإنشاء قانون دولي جديد أو تغيير القانون الساري وضمان احترام ذلك القانون بفعالية“، بينما أعرب السفيران آريا وساردنبرغ، ممثلا فنزويلا والبرازيل، على التوالي، عن تفهمها لاختصاص المحكمة المحدد بتطبيق القانون الدولي القائم.

في حين أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابق بصدد الفراغ من مهمتها المتمثلة في إثبات المسؤولية الجنائية الفردية بشأن النزاعات المسلحة التي حدثت في أراضي يوغوسلافيا السابقة، لذلك فإن المساهمة في تحقيق السلام والأمن في المنطقة لزاما عليها أن تفي بأعلى المعايير فيما يتعلق بالتفسير الدقيق والتطبيق الملائم للقانون الإنساني الدولي الحالي، وفقا لنظامها الأساسي. وعلاوة على ذلك، عملا بالمادة ٦ من النظام الأساسي للمحكمة، فإن المحكمة ليست صاحبة الاختصاص في تقديم الاستنتاجات المتعلقة بمسؤولية الدول. ولتحديد اختصاص المحكمة على نحو أوسع، فإن المادتين ٦ و ٧ من النظام الأساسي للمحكمة معنونتان على نحو ملائم ”اختصاص شخصي“ و ”المسؤولية الجنائية الفردية“.

إن أي محاولة لتجاوز الحدود التي ذكرتها من فوري، وخاصة أي محاولة لفرض المسؤولية الجنائية الفردية من دون اشتراط وجود علاقة سببية كافية بين القصد الجنائي المزعوم والجرائم الفعلية، أو حتى من دون اشتراط النية المحددة لارتكاب تلك الجرائم، إنما هو الشكل الموسع للشروع في فعل جرمي مشترك، لا يتفق مع الحالة الراهنة للقانون الإنساني الدولي ويمكن أن يلحق ضررا خطيرا بالقانون الجنائي الدولي.

وفي الواقع، إن مجرد التنبوء بالعنف غير الشرعي، الذي حتما يخيم دائما على أي عملية عسكرية، ينطوي تلقائيا على

تحميل المسؤولية لجميع المسؤولين العسكريين أو المدنيين الذين لديهم سلطة على القوات العاملة، عندها يصبح جميع الأفراد العسكريين والمدنيين مسؤولين بحكم القانون أو بحكم الواقع فإن لديهم سلطة على تلك القوات بحيث يصبحون تلقائيا مسؤولين عن جميع الأعمال الإجرامية التي يرتكبها أي موظف يعمل في تلك القوات. وفقا لهذا المفهوم فإن الدولة والقادة فيها مسؤولون عن الجرائم التي يرتكبها أشخاص آخرون يتشاطرون أهدافها، بغض النظر عما إذا كان هؤلاء القادة يشتركون في نية ارتكاب جرائم جنائية محددة كوسيلة لتحقيق تلك الأهداف. هذه السمة الجديدة في القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي، إذا تأكدت، ستعرض للخطر، إن لم يتم تعطيلها، الدول، بما في ذلك الممثلون الذين يجلسون حول هذه الطاولة، جراء القيام بأي نوع من العمليات العسكرية المشروعة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، وسوف تحولها إلى محاولات لا يمكن التنبؤ بها.

أود أن أضيف أن هذا النوع من المسؤولية التي تقع على عاتق المسؤولين العسكريين والمدنيين، على ما يبدو أنها ترتكز كثيرا على الخلط بين الاعتبارات السياسية والأنشطة الإجرامية أكثر من أي شيء آخر، وقد رفضتها بالفعل عن حق المحكمة في عدد من القضايا. كما رفضتها مؤخرا الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، وقبل ذلك، رفضتها أول محكمة جنائية دائمة أُنشئت للبت في أخطر الجرائم الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، وحتى لم يتم توخيها في الولايات القضائية الوطنية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أشدد على أن كرواتيا واثقة من أن آخر الأشواط في مسار المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أي التقيد الصارم بالولاية التي أناطها بها مجلس الأمن بتطبيق أعلى معايير القانون الإنساني الدولي، سيسهم مساهمة هائلة في السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد فوكاشينوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر قيادة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين على تقريريهما (انظر S/2017/436 و S/2017/434) وعلى الإحاطات الإعلامية المفصلة عن سير العمل في مؤسستيهما.

نلاحظ التقدم المستمر والمطرد في عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مع اقتراب انتهاء ولايتها وإغلاقها المتوقع في نهاية هذا العام. وندرك أيضا أن بعض الظروف لا تزال تعرقل عمل المحكمة، ولكننا نأمل أن تنهي المحكمة أعمالها بطريقة فعّالة ضمن الإطار الزمني المتوقع لها بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونرحب باستمرار بالأنشطة التي اضطلعت بها آلية تصريف الأعمال المتبقية في الفترة المشمولة بالتقرير في الوقت الذي تتحمل فيه على نحو متزايد المسؤوليات المحددة لها. ونأمل أن تستفيد الآلية من أفضل الممارسات لدى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتبني عليها، وأن تفي بجميع الشروط الضرورية للنجاح في إنجاز ولايتها بدعم مستمر من المجتمع الدولي.

على مر الأعوام، ظل تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ثابتا وكاملا، كما يتضح من إحصاءات المحكمة. ومن نفس المنطلق، نظل ملتزمين بالإسهام بنشاط في الجهود التي تبذلها المحكمة لإنجاز مهمتها، وسنواصل المضي قدما بنفس الطريقة مع الآلية.

وبالإضافة إلى التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا تزال البوسنة والهرسك ملتزمة بتحسين كفاءة إجراءات المحاكمة على جرائم الحرب على الصعيد المحلي، آخذة في الاعتبار أن القضاء المستقل وحده، بوصفه الركيزة الأساسية للمؤسسات الديمقراطية، هو القادر على تحقيق

العدالة بطريقة محايدة. وفي هذا الصدد، ستظل البوسنة والهرسك ملتزمة بتعزيز نظامها القضائي الوطني على جميع المستويات من أجل محاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب. وتظل استراتيجية إصلاح قطاع العدل المعتمدة للفترة ٢٠١٤ –٢٠١٨ حاسمة الأهمية لتعزيز سيادة القانون في الأجل الطويل، وزيادة توطيد النظام القضائي، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين استقلالية القضاء وكفاءته.

ونرحب بدعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الاستراتيجية، وبالدعم المقدم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشكل أساسي فيما يتعلق بأنشطة حماية الشهود وتقديم المساعدة والدعم المناسبين إلى الضحايا. ويسرنا أيضا أن الاتحاد الأوروبي قد وافق على تمديد المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتدريب المدعين العامين الوطنيين والفنيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة، إذ اضطلع بدور هام جدا في بناء قدرات قطاع العدالة على الصعيد الوطني على مدى السنوات الثماني الماضية وفي الانتقال الفعال من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الملاحقات القضائية عن جرائم الحرب على الصعيد الوطني.

إن الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب تؤدي دورا حاسما في تعزيز ثقة الجمهور في المؤسسات القضائية، وقبل كل شيء في تعزيز المصالحة. وفي الوقت نفسه، فإن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب سيواصل تحسين اتساق الممارسات القضائية في جميع أنحاء البلد على جميع المستويات. إن تنفيذ الاستراتيجية عملية معقدة يشارك فيها العديد من المؤسسات، على جميع مستويات السلطات في البوسنة والهرسك. وبالرغم من التحديات العديدة، تم تحقيق نتائج هامة. ويتجسد ذلك في الزيادة المطردة في كفاءة المحاكمات في قضايا جرائم الحرب، وتحقيق قدر من التقدم في تسوية القضايا المعلقة من الفئة الثانية، وكذلك في إصدار لوائح اتهام هامة.

ونعتقد أن التعاون المتسق فيما بين مكاتب المدعين العامين والسلطات المختصة في البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا، وفقا لمبادئ العدالة الدولية وسيادة القانون، حاسم الأهمية في التحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الحرب العالقة. ولذلك تظل أولويتنا هي تعزيز تعاون إقليمي أقوى وأكثر تنسيقا، كمسألة مبدأ، والتفاني من أجل تحقيق العدالة والمصالحة في منطقتنا.

وأخيرا، فإن مكافحة الإفلات من العقاب شرط مسبق حاسم لاستدامة السلام والمصالحة وسيادة القانون. ولا تنتهي بعام ٢٠١٧. إن معالجة جرائم الحرب، بصرف النظر عن الأصل القومي أو الديني للجناة والضحايا، يكتسي أهمية حاسمة في تحقيق أهدافنا المتمثلة في بناء البوسنة والهرسك المزدهرة والمسالمة والمندمجة اندماجا كاملا في الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل صربيا.

السيد باكوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم أمام المجلس اليوم بوصفي ممثلا لجمهورية صربيا. وأرحب برئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين وبالمدعي العام. وأشكرهم على تقاريرهم نصف السنوية.

وقبل أن أتناول تحديدا التقارير، أود أن أدلي ببيان عام في ذلك الصدد.

المسألة التي نشعر بالقلق حيالها هي نطاق ولاية المدعي العام فيما يتعلق بالمسائل التي تم تناولها في التقارير. والمسائل المثارة فيها تتعلق بالتعليم والتاريخ والسياسة والثقافة والتنمية الاجتماعية. وفي ذلك الصدد، فإننا بالتأكيد نعتبر تلك المسائل جديرة بالمناقشة والتناول، ويظل القلق فيما يتعلق بنطاق الولاية

المنصوص عليه في النظام الأساسي والقرار المتعلق بآلية تصريف الأعمال المتبقية. ونشير إلى عنصرين يثيران ذلك القلق.

يتعلق العنصر الأول بأعضاء مجلس الأمن، وعليهم التعامل معه. ما هي الولاية الفعلية التي أناطوا بها المدعي العام؟ بيد أن الجانب الآخر من المسألة التي تهمنا بوصفنا أحد المستفيدين من ولاية مكتب المدعي العام، هي مسألة اختصاص المهنيين القانونيين لمعالجة مسائل من قبيل التعليم والتاريخ وما إلى ذلك. ولتوضيح هذه النقطة بشأن نطاق الولاية، أود بكل احترام أن ألفت انتباه المجلس إلى تقريري الرئيس والمدعي العام. وإن قارنا التقريرين، قد نتمكن من رؤية ما أشير إليه بمزيد من التفصيل.

المبدأ الأساسي لمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية هو الالتزام المستمر الثابت للدول الأعضاء. ولإثبات التزامها، على الدول مواءمة إطارها المعياري مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والنظام الأساسي للمحكمة، والتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتمكين التحقيق والملاحقة القضائية بفعالية؛ وتنظيم نظمها القضائية المحلية بطريقة تتيح إجراءات محاكمة على جرائم الحرب تتسم بالاستقلال والحياد والفعالية.

وإن كنا نقيم اليوم مدى وفاء صربيا بهذه المتطلبات، فمن الواضح أن صربيا قد أبدت التزامها بشكل لا لبس فيه. إن تشريعاتنا الجنائية متوائمة تماما مع المعايير ذات الصلة وتتيح التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، دون استثناء، فيما يتعلق بجميع الأفعال التي يعتبرها مجلس الأمن في النظام الأساسي للمحكمة جرائم حرب خطيرة. واستنادا إلى هذا التشريع، أثبتت صربيا التزامها، كما يظهر بوضوح في عدد ومراتب المدعى عليهم – وأشدد على كلمة ”مراتب“ – الذين تم تسليمهم إلى المحكمة.

لقد قامت جمهورية صربيا بتسليم ٤٥ متهما إلى المحكمة من أصل ٤٦ طلب من صربيا تسليمهم. وانتحر أحد المتهمين قبل أن يتم تسليمه إلى المحكمة.

ومن ذلك العدد، أُلقي القبض على ١٤ متهما في جمهورية صربيا، في حين أُلقي القبض على أربعة متهمين في الخارج في إطار التعاون بين دوائر الأمن الوطني مع الوكالات الأجنبية، وسلَّم ٢٧ متهما آخرون أنفسهم طوعا إلى سلطات الأمن. وما من بلد آخر سلم فيه كبار المسؤولين المطلوبين أنفسهم إلى السلطات مثلما حدث في صربيا. وينبغي أن يكون ذلك دليلا واضحا على التزام صربيا بمحاكمة جرائم الحرب.

وبالإضافة إلى ذلك، منحت صربيا المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة سلطة الوصول الكامل إلى الأدلة الهامة الموجودة في صربيا، بما في ذلك الوثائق والمحفوظات والشهود. وتمكنت صربيا حتى الآن من الاستجابة لـ ٢١٧٩ من جملة ٢١٨٠ طلبا من طلبات المساعدة التي تلقتها من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمدعي العام للآلية التابعة لها. ولم يبق سوى طلب واحد مقدم حديثا من مكتب المدعي العام للآلية ما زال قيد التنفيذ حاليا.

ومكّنت صربيا ٧٥٧ شاهدا من الإدلاء بشهادتهم بحرية بالرغم من أن لهم الحق في حجب شهاداتهم أو الإدلاء بها وفقا لقواعد الدولة أو القواعد الرسمية العسكرية المنظِّمة لتلك المعلومات الهامة. ووصل عدد طلبات المساعدة المقدمة من قبل مختلف أفرقة الدفاع ألفا وثلاثمائة وتسعة وعشرين طلبا، ولا يوجد منها أي طلب قيد الانتظار.

وبالمثل نفّذت صربيا جميع طلبات حماية الشهود، ورصدت بصورة فعالة جميع حالات الإفراج المؤقت ومن ثم كفلت عودة جميع المتهمين إلى البقاء تحت احتجاز المحكمة بناء على طلبها. وتواصل السلطات الصربية في الوقت الحالي رصد حالات

الإفراج المؤقت، على أن يُسلَّم أولئك الأشخاص المفرج عنهم مؤقتا إلى المحكمة أيضا.

وإلى جانب إسهام صربيا في عمل المحكمة، فهي قد أبدت أيضا التزاما قاطعا بمواصلة مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية الكبرى بواسطة التقاضي أمام المحاكم الوطنية. وتتّبع السلطات الصربية نهجا استراتيجيا، على النحو الذي تدل عليه تعهدات صربيا المتمثلة في خطة عملها بموجب الفصل ٢٣ واستراتيجيتها الوطنية المتعلقة بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، التي اعتمدتها الحكومة في عام ٢٠١٦. وتستند كلتا الوثيقتين إلى فكرة أساسية هي عدم التسامح إطلاقا مع الإفلات من العقاب بغض النظر عن الأصل العرقي أو الانتماء الديني أو المركز الاجتماعي للضحايا أو الجناة. وقد رحب معظم كبار المسؤولين الصرب بكلتا الوثيقتين، كما تدل على ذلك العديد من تصريحاتهم العامة. وتتعارض هذه الحقائق تماما مع الادعاءات التي تضمّنها تقرير المدعي.

وتأتي حرية التعبير في صدارة قائمة الأولويات الصربية. ويتمتع جميع المواطنين بحرية التعبير عن آرائهم دون عواقب، ما دامت تلك البيانات لا تنطوي على ارتكاب جرم جنائي. ومع ذلك، لا ينبغي أن تفسر بعض التصريحات الفردية، سواء كانت من جانب بعض الأفراد أو منظمات المجتمع المدني على أنها تعبِّر عن الموقف الرسمي لدولة صربيا. وينبغي ألا يحكم على مدى التزام صربيا استنادا إلى أي أساس سوى النتائج التي تحققت حتى الآن في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحاكم المحلية وعبر التعاون الإقليمي. ولن تجدي التعميمات القائمة على الانطباعات والتكهنات أو التخمينات في الوصول إلى تقييم عادل للحالة، على النحو المأذون به من قبل النظام الأساسي للمحكمة.

ونحن مدركون لحقيقة أن طول مدة إجراءات انتخاب المدعي العام الجديد لجرائم الحرب قد أثار بعض الشواغل. غير أنه لم يؤثر سلبا على أداء المدعي العام، كما أنه لم يعرقل بأي حال من الأحوال التقدم المحرز في محاكمة جرائم الحرب في صربيا أو يقلل من التزامنا بذلك. بل على العكس تماما، ما تزال صربيا تعمل بنشاط على تعزيز سلطات المدعي العام. وبالإضافة إلى تعيين المدعي العام الجديد، ما زالت الانتخابات مستمرة لانتخاب مدعٍ عام واحد بين ثلاثة مرشحين. وبعد تعيين المدعي العام الجدِّيد الآن، فإن من المتوقع أن ينتهي وضع استراتيجية جديدة للادعاءات خلال بضعة أشهر.

وسيبدأ مرة أخرى في أيلول/سبتمبر رصد إجراءات محاكمة جرائم الحرب من جانب المجتمع المدني، فضلا عن استمرار التدريبات الخاصة للقضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة المكلفين بالتحقيق في جرائم الحرب ومقاضاتها. وقد اُعتمدت التعديلات على القانون الجنائي قبل بضعة أشهر لضمان اتساقها مع الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ونُفّذت أيضا العديد من الأنشطة بغرض تحسين وضع الضحايا والشهود، بما يتسق مع المعايير الدولية. وتم في صربيا أيضا تأييد الاتهامات الموجهة إلى ٢١ شخصا بارتكاب جرائم حرب في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

وبالرغم من أننا نفهم شواغل المدعي العام إزاء المصالحة والتعاون في المنطقة، فإن عليّ أن أشدد على أن التعاون الإقليمي يعدُّ أولوية بالنسبة لصربيا. ويتجلى التزامنا الوحيد بذلك في البيانات الإحصائية عن التعاون الإقليمي، في حين يمكن أن يكون قياس جهودنا المبذولة في هذا الصدد موضوع تقييم عند الحديث عن مدى التزام صربيا بالتعاون الإقليمي. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى بذل جهود مماثلة من قبل الآخرين إن أردنا تحقيق مزيد من النتائج الإيجابية في مجال التعاون الإقليمي.

ووفقا للإحصاءات الصادرة عن مكتب المدعي العام لجرائم الحرب، فحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تمكنت صربيا من الاستجابة بشكل إيجابي لـ ٣٨ من جملة ٥٢ طلبا مقدما إليها

من البوسنة والهرسك، في حين رُفضت تسعة طلبات، وما تزال خمسة طلبات قيد الانتظار. وتمت الاستجابة أيضا إلى ٥٠ طلبا من جملة ٧٨ طلبا من قبل كرواتيا، ورُفض ١١ طلبا آخر في حين لا يزال هناك ١٧ طلبا قيد الانتظار. وبالمقارنة، لم تستجب البوسنة والهرسك إيجابا إلا لـ ١٠ طلبات فقط من جملة ٢٢ طلبا مقدما إليها من قبل صربيا. بل أن النتيجة أكثر إثارة للقلق فيما يتعلق بطلبات المساعدة المقدمة إلى كرواتيا: إذ لم يُستجَب إلا لـ١٠ طلبات فقط من جملة ٢٧ طلبا مقدما إليها.

وينبغي ألا يُحكَم سلبا على صربيا بسبب امتثالها لدستورها وقوانينها وقرارات محاكمها التي تتفق مع المبادئ القانونية الأساسية. وفي نهاية المطاف، فإن سيادة القانون والفصل بين السلطات يمثّلان المبادئ الرئيسية لجميع الديمقراطيات التقليدية والحديثة على حد سواء. وفيما يلي أود أن أطرح ثلاث أسئلة، آخذين ذلك في الاعتبار.

أولا، هل يمكننا انتخاب المدعية العامة أو ونوابها دون اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا للقوانين ذات الصلة، وفي تعارض مع استقلالية النيابة العامة وحرية أعضاء البرلمان في التصويت تأييدا أو معارضة للمرشحين المدرجين في القائمة؟ والإجابة، كلاّ بطبيعة الحال.

ثانيا، هل كان يمكننا تسليم بيتار يوجيتش وفيريكا راديتا وويوفو أوستوجيتش في تعارض مع قرار محكمة مستقلة صادر بموجب قانون صربيا والنظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؟ وأود في ذلك الصدد، الإدلاء بثلاث نقاط. أولا، لا أحد من هؤلاء الأفراد متهم بارتكاب جرائم حرب. ثانيا، لا أحد من هؤلاء الأفراد متهم بارتكاب جرائم حرب. ثانيا، لا أحد من هؤلاء الأفراد متهم بارتكاب جرائم حرب. وإنما يتهم هؤلاء الأفراد بانتهاك حرمة المحكمة. وقد طبقت المحكمة الصربية الصيغة الواضحة للقانون المحلي والنظام الأساسي الذي سنه مجلس الأمن في اتخاذ قرارها بعدم تسليم هؤلاء الأفراد الثلاثة. وأكرر القول مرة أخرى، أنهم متهمون بانتهاك حرمة المحكمة وليس بارتكاب جرائم الحرب. وأرجو أن يتفضل الأعضاء بالاطلاع على النظام الأساسي، ولا سيما المادة ٢٩ المذكورة هنا اليوم. فقد يساعد ذلك الأعضاء على فهم الأسباب التي منعت المحكمة الصربية من تسليمهم.

ثالثا، هل يمكننا إنهاء قضية ديوكيتش في تجاهل للحقوق الإجرائية للمتهمين؟ وإن كانت هناك أي شواغل بشأن طول مدة المحاكمات، فأود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى تفاوت فترات المحاكمات، حتى في إطار المحكمة الجنائية الدولية نفسها. فالضمانات الإجرائية وحقوق المتهمين والتقيد بهما يندرجان ضمن المبادئ الأساسية للديمقراطيات الحديثة. ونرى اختصارا في ذلك الصدد، أنه لا يمكن إنفاذ سيادة القانون بانتهاكها. فليس هذا هو السبيل لإنفاذ سيادة القانون.

وختاما، فلا جدال في التزام صربيا بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ولا التصدي بفعالية لجرائم الحرب أمام محاكمها الوطنية. وينطبق الأمر نفسه على الآلية المتبقية. ويحدونا الأمل في أن تبدي الحكومات الأخرى في المنطقة استعدادا مماثلا للعمل معا على التعاون وتحقيق المصالحة والاستقرار في المنطقة، فضلا عن دعم المحكمة والآلية في إنجاز مهامهما. ونأمل أيضا أن يعترف مسؤولو المحكمة والآلية بالجهود التي تبذلها حكومة بلدنا في تعزيز تلك القيم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.